النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

■ العدد : 551 ■ من 11 الى 17 أبريل 2024 ■ الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

ضيف العدد

السوماني رؤوف :

لازال المغرب يفتقد لرؤية استراتيجية واضحة للحماية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والصحي

15

وليد دقة الطيف الخالد، استعجلت الرحيل

05

قراءة في الوضع السياسي بالمغرب

06

التغطية الصحية: تهافت المؤشرات وحقيقة الواقع

09 08 07

كلمة العدد:

« أي رهان على الحوار الاجتماعي في ظل موازين القوى الحالية؟ »

كما تجري العادة قبل فاتح ماي من كل سنة انطلقت هذا الأسبوع جولة الحوار الاجتماعي بين الحكومة وممثل الباطرونا الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية. ولكل طرف رهاناته من هذا الحوار. وترتبط مخرجات هذا الحوار بقوة كل طرف في موازين القوى المتحكمة في الصراع الطبقي وقدرته على الضغط والمناورة.

ويجري هذا الحوار الاجتماعي في ظل الاختلال الواضح والكبير لموازين القوى لصالح النظام والكتلة الطبقية السائدة، وفي ظل سياق سياسي واجتماعي متأزم ومأزوم حيث:

-يشن النظام هجوما قويا ومتواصلا على مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي سواء:

-على مستوى الحريات العامة من خلال القمع والاعتقالات والمتابعات المحاكمات الصورية في حق المناضلين والصحفيين ونشطاء الحراكات الشعبية والتواصل الاجتماعي ومحاصرة القوى المناضلة والمعارضة للنظام كما هو الشأن بالنسبة لحزبنا النهج الديمقراطي العمالي، ومحاربة العمل النقابي بشكل شبه مطلق في معظم المؤسسات الإنتاجية والخدمية وبتواطؤ من أجهزة النظام الإدارية والقضائية الخادمة الأمينة لمصالح البرجوازية. مما يطرح أكثر من علامة استفهام حول جدية الحكومة والباطرونا في هذا الحوار الاجتماعي.

-أو على مستوى المكتسبات الاجتماعية والاقتصادية حيث يشن النظام حربا طبقية شرسة على العمال والكادحين وفئات الطبقة الوسطى بإطلاق يد الرأسماليين الجشعين في استنزاف جيوبهم والإجهاز على ما تبقى من قدرتهم الشرائية، والإجهاز على الخدمات الاجتماعية العمومية كالصحة والتعليم وتفويتها للقطاع الخاص، وتفكيك الوظيفة العمومية وفرض التشغيل بالعقدة وتخريب أنظمة التقاعد والاستيلاء على الأراضي الجماعية والسلالية وتفويتها للرأسمال المحلي والأجنبي بما فيه الصهيوني. كل ذلك إذعانا وتطبيقا لقرارات المؤسسات الامبريالية وفي مقدمتها ص ن د والبنك الدولي.

إن نتائج هذه الحرب الطبقية مهولة وخطيرة، وحدهم العمال والكادحون من يؤدون كلفتها الغالية من حياتهم وقوتهم وصحتهم وكرامتهم ومستقبل أبنائهم في مقابل الاغتناء الفاحش للرأسماليين الذين يسيطرون على أكثر من 65٪. من ثروات البلاد مستغلين نفوذهم وتحكمهم في السلطة السياسية أجهزة الدولة وتوظيفها لخدمة مصالحهم.

-كما يجري هذا الحوار في ظل الضعف والتشتت النقابي ونهج القيادات النقابية البيروقراطية لسياسة التعاون الطبقي والسلم الاجتماعي، وهي سياسة مستلهمة من الفكر والمفاهيم الليبرالية البرجوازية للعمل النقابي وليس الفكر الماركسي والاشتراكي الذي يرى في النقابة أداة الطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي في مستواه الاقتصادي.

إن هذه السياسة هي من ساهم، إلى جانب القمع وتغول الباطرونا، في ضعف التنقيب وسط الطبقة العاملة والذي لا يتجاوز في أحسن الأحوال 6٪. من مجموع الطبقة العاملة النشيطة مما يضعف قدرة النقابات على فرض موازين القوى القادرة على مواجهة الهجوم والاستغلال الرأسمالي وحماية مكتسبات الطبقة العاملة وانتزاع حقوقها الديمقراطية والاقتصادية والاجتماعية.

وهذا ما يفسر تمادي النظام والباطرونا في حربهم الطبقية وتمرير مخططاتهم واستخفافهم بالنقابات والاستهتار وعدم احترام قوانين الشغل الوطنية والدولية والاتفاقيات المبرمة معها (اتفاقية أبريل 2011 والاتفاقيات التي تليها بما فيها اتفاق أبريل 2023)، بالإضافة إلى إلغاء الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي.

إن السياق والشروط التي يجري فيها هذا الحوار الاجتماعي يطرح مخاوف كثيرة بشأن مخرجاته خاصة وأن الحكومة المخزنية لوحت بإدراج قانون الإضراب وتعديل مدونة الشغل على طاولة الحوار وهو ما يعني، في حالة ما نجحت في تمريرهما، تسديد ضربة قاضية لأهم سلاح في يد الطبقة العاملة ألا وهو الاضراب، والإجهاز على مكتسبات الطبقة العاملة في الاستقرار في الشغل والزيادة في الأجور وغيرها.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي نعتبر أن أي حوار إجماعي يجب أن ينطلق من المصالح الفعلية للطبقة العاملة وأن يستهدف تحسين شروط حياتها من خلال الرفع من الأجور بفرض قانون السلم المتحرك للأجور والأسعار والمساواة في الأجر بين العمال والعاملات وبين القطاعين الصناعي الفلاحي والحماية الاجتماعية والشاملة وتوفير شروط الصحة والسلامة الضرورية في أماكن العمل واحترام الحريات النقابية...

ولكي تتوفر مقومات وشروط هذا الحوار لصالح الطبقة العاملة فلابد من المعالجة السديدة لأزمة العمل النقابي بإعادة الاعتبار له والثقة فيه من طرف العمال/ات بفرض احترام مبادئه الأصيلة وهي الديمقراطية والجماهيرية والتقدمية والاستقلالية والوحدة النقابية والتضامن العمالي، ومحاربة النزعات والتوجهات البروقراطية والفوضوية وسطه حتى تتحول النقابة فعلا لأداة في يد العمال/ات لخوض الصراع الطبقي ومدرسة للتكوين ورفع الوعي الطبقي العمالي الضروري لتملك الطبقة العاملة للوعي الطبقي السياسي لمشروعها السياسي القادر على تحريرها من الاستغلال والاضطهاد الرأسمالي. وهو ما يناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي من أجل إنجازه بانخراطه في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

كلمة الرفيق الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي جمال براجع في ندوة بنفس العنوان

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

السحب: Anteprima

■ عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير - عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 /104

الورقة التأطيرية لندوة النهج الديمقراطي العمالي

« أي رهان على الحوار الاجتماعي في ظل موازين القوى الحالية؟ »

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي شرعت الدولة المغربية في الترويج لمفهوم الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف. ولهذه الغاية أنشأت سنة 1994 ماسمي آنذاك بالمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، تلت ذلك أول جولة حوار اجتماعي سنة 1996، جمعت النقابات الأكثر تمثيلية وبالحكومة والباطرونا، لتتوالى بعد ذلك جولات الحوار سنوات 2000و 2003 و2011 و2019 و2022. وعند تفحص سياقات ونتائج هذه الجولات الحوارية نقف بكل وضوح على سماتها المشتركة التالية:

–حوارات ظرفية وغير منتظمة، مرهونة بالسياق السياسي العام، حيث جاء أغلبها إما في إطار إعداد الدولة لانعطافات سياسية لتميع واجهتها، أو على إثر هزات شعبية، دفعت الدولة إلى السعي لتبريد الجبهة الاجتماعي. وتحييد النقابات عبر حوارات مغشوشة، الغاية منها انتزاع موافقة المركزيات النقابية على سلم اجتماعي«شبه مجاني».

– حوارات تتمحور أساسا حول الزيادة في الأجور، دون أن تمتد لتشريعات وآليات تنظيم مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية والتعاضد والحريات النقابية، وهي زيادات هزيلة، غالبا ما تأتي بعد سنوات من الانتظار وعقب زيادات متتالية في الأسعار، سرعان ما يتم إبطال مفعولها المادي البسيط على القدرة الشرائية، بفرض زيادات صاروخية جديدة في أسعار السلع والخدمات لتتمكن الباطرونا والدولة من استرجاع ما تم تقديمه كزيادات في الأجور بشكل مضاعف.

– حوارات يتم التملص من أهم نتائجها أو تعليق هذه النتائج ، حيث يتم تنفيذها بعد مرور مدة طويلة من الانتظار، تتعدى أحيانا عشر سنوات، وفق تأويلات تراجعية وبدون أثر رجعي في الغالب، مما يؤدي لحرمان أعداد كثيرة من الأجراء الذين كانوا معنيين بهذه الاتفاقات قبل تقاعدهم.

من البديهي أن يؤول ما يسمى حوارا اجتماعيا في بلادنا، إلى هذه الحالة من التدهور الذي وصل إلى غاية تحلل الدولة والباطرونا من التزاماتها القليلة أصلا، نظرا للاختلال الكبير الذي تعرفه موازين القوى السياسية والاجتماعية لفائدة الباطرونا ودولتها. في ظل القمع المباشر وضرب الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير والتنظيم والتظاهر، والحريات النقابية، وكذا بسبب التشرذم التنظيمي للطبقة العاملة وضعف وتراجع كفاحية الحركة النقابة بسبب هيمنة فئات برجوازية مترددة وأخرى فاسدة متعاونة مع الباطرونا على مواقع قيادة الحركة النقابية، فضلا عن تآكل القواعد النقابية نتيجة لضعف التنقيب، حيث لا تتعدى نسبة المنتسبين للنقابات في بلادنا 4٪ من الأجراء وعدم وضع معايير التمثيلية وتورط الدولة والباطرونا في صنعها، كما يتضح ذلك من خلال هيمنة «اللامنتمين» على نسبة تقارب 50% من إجمالي عدد مناديب الأجراء على الصعيد الوطني.

السياق العام والخاص للندوة.

نتيجة لذلك، وعلى الرغم من تضخم خطابات الدولة والباطرونا حول الحوار الاجتماعي وتعدد الآليات والوسائط المؤسساتية التي جاء بها الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي سنة 2022 وتلك التي نصت عليها مدونة الشغل، وقانون الوظيفة العمومية، من مجالس عليا وأخرى استشارية، ولجان ومجالس جهوية وإقليمية وهيئات قطاعية وموضوعاتية وأخرى في المقاولات، يفترض أن تشكل منظومة للحوار الاجتماعي، إلا أن هذا الشبكة من حلقات التفاوض ظلت معطلة في أغلب الأحيان وغير منتجة رغم تنشيطها بعضها بين الفينة الأخرى، ما حول الجولات الحوارية في بلادنا، إلى ثرثرة للإلهاء والترويج لثقافة التعاون الطبقي وجعلها بعيدة كل البعد عن أن تكون مجالا يمكن المركزيات النقابية من فرض ولو تصور إصلاحي لتحسين ظروف عيش وعمل الطبقة العاملة وعموم الأجراء، والتصدي للتهديد الجدي واليومي لأرواح آلاف من العاملات والعمال في عدد من مواقع الإنتاج. وهو ما يفسر استمرار أوضاع الطبقة العاملة في تدهور، ومطالبها دون جواب، وبقاء عدد من الاتفاقات المكتوبة حبرا على ورق. حتى بعد صدور الميثاق المشار إليه أعلاه منذ 30 أبريل 2022 كوثيقة تم الترويج لها طيلة سنوات كحل سحري من شأنه ضمان انتظامية ونجاعة الحوار الاجتماعي وجعله مطابقا لتعريف مواثيق الشغل الدولية التي تعبره «جميع أنواع التفاوض أوالتشاور أو تبادل المعلومات، بين ممثلي الحكومات وأصحاب العمل، وممثلي العمال أوفيما بينهم، بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك».

وهكذا انضافت العديد من الاتفاقات الثلاثية (بين النقابات والحكومة والباطرونا) المتضمنة في محاضر رسمية، كإلغاء الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي والمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87 وتأمين الموظفين العموميين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية وإحداث الدرجة الجديدة، والزيادة في أجور الموظفين وتخفيف الضغط الضريبي على الأجور والمعاشات، وتحقيق المساواة في الأجور بين SMIG وSMAG،كل هذه الالتزامات وغيرها من الانتظارات، ناهيك عن الوعود المتكررة للدولة والباطرونا في جميع جولات الحوارات بتطبيق قانون الشغل والضمان الاجتماعي على علاتهما، وضمان الحرية النقابية. وكل ذلك ينضاف إلى المطالب المؤجلة المتواضعة للمركزيات النقابية، كما طرحتها المركزيات المحاورة، ونذكر منها على الخصوص:

–تحسين الدخل عبر الزيادة العامة في الأجور والمعاشات وتخفيض الضريبة عليها بما يحقق على الأقل، تدارك الزيادة المهولة التي عرفتها أسعار السلع والخدمات، والزيادة في الحد الأدنى للأجور، وحماية الحريات النقابية وتفعيل الحوارات الاجتماعية القطاعية وتتبع تنزيل نتائجها على مستوى القطاعات ووضع حد للمآسي الناتجة على تشريد العمال في عدد من الشركات(ما يعرف بنزاعات الشغل المستعصية)، ووضع حد لاستفحال الشغل الهش ولتنامي السمسرة في الطبقة العاملة وتفشي جرائم شركات التشغيل المؤقت التي تم تنفيذها لفائدة الباطرونا الجشعة، وتشجيع إبرام اتفاقيات شغل جماعية من شأنها تلطيف الاستغلال وتنظيم العلاقات المهنية والاجتماعية في المقاولات.

والأنكى من تجاهل مطالب الطبقة العاملة وتعليق الاتفاقات والتأويلات التراجعية عند تنفيذها،هو تحويل جلسات الحوار منذ جولة 2019 الى مناسبات لابتزاز المركزيات النقابية، ووضعها تحت الضغط بالتلويح في مستهل كل جولة حوار اجتماعي، بعزم الدولة على تمرير مشاريع تراجعية لمصادرة الحق في الإضراب وفي التحكم في تأسيس وتسيير النقابات وضرب المكتسبات القانونية المتضمن في مدونة الشغل ومواصلة ضرب مكتسبات الطبقة العاملة وعموم الأجراء في نظام التقاعد،وهو التلويح الذي يعبر عن إرادة الدولة والباطرونا في إغلاق قوس ما تبقى من مكتسبات وحقوق شغلية وحريات نقابية على مستوى التشريع بعدم داستها فعلا على مستوى الممارسات.

محاور الندوة:

أمام هذا المآل الذي انتهى إليه الحوار الاجتماعي في بلادنا وبموازاة انطلاق جولة مارس ابريل 2024 يبادر النهج الديمقراطي العمالي اليوم. 7مارس 2024بفتح حوار عمومي عبر ندوة إشعاعية بعنوان « أي رهان على الحوار الاجتماعي في ظل موازين القوى الحالية؟» يشارك فيها كل من: الرفيق جمال براجع الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي، والرفيق عبد الحميد أمين عضو المكتب السياسي ونقابي بالاتحاد المغربي للشغل والرفيق عبد الله اغميمط عضو اللجنة المركزية للحزب ومسؤول نقابي في FNE والرفيق عبد المجيد الراضي عضو الحزب ومسؤول نقابي في CDT لطرح ومناقشة سيناريوهات هذه الجولة من الحوار، في ظل حالة من الاحتقان الشعبي، وفي صفوف الطبقة العاملة التي تكافح في عدد مواقع الانتاج، والسخط المتنامي بين شرائح موظفي ومستخدمي القطاعات الحكومية والمنشآت العامة وخصوصا في الجماعات الترابية والتدبير المفوض والفلاحة والصحة وقبلها في قطاع التربية والتعليم.

– كما ستنكب هذه الندوة الإشعاعية على رصد مدى استعداد الحركة النقابية للرد على سعي الدولة والباطرونا للالتفاف على المطالب المشروعة للطبقة العاملة وعموم الشغيلة، وعزمها على تمرير المشاريع الطبقية التراجعية في مجال الحريات النقابية ومجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

– وستتناول الندوة سبل تحقيق نهوض نقابي وحدوي كفاحي مدعوم من طرف القوى المؤمنة بالعدالة الاجتماعية والمنحازة لصف الطبقة العاملة والمؤمنة بمشروعها الطبقي الوطني والتحرري، من أجل وقف هجوم الباطرونا ودولتها على مكتسبات الطبقة العاملة، وانتزاع مطالبها وجعلها في طليعة نضال باقي القوات الشعبية ذات المصلحة في بناء مغرب الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية في ظل دولة وطنية ديمقراطية شعبية.

طلبة الطب ضد المقاربة القمعية

تواجه الحكومة المخزنية مطالب الحركة الطلابية بمقاربة قمعية حيث لجأت اجهزتها الجامعية لكليات الطب والصيدلة إلى إقرار توقيفات متعددة في حق العديد من ممثلي الطلبة وتهديده. وفي بلاغ للجنة ،صادر بتاريخ فاتح ابريل ،أن قطار المقاربة القمعية بلغ سرعته القصوى في الأيام الماضية بتهاطل استدعاءات المثول امام المجالس التأديبية على ازيد من 66 طالبا من ممثلي الطلبة وأعضاء المكاتب الوطنية والمجالس المحلية وطلبة غير منتمين لأي من هذه الهيئات. وافرزت هذه الاستدعاءات سلسلة من التوقيفات عن الدراسة وعن الأنشطة الطلابية ما بين سنة وسنتين في الوقت الذي اجلت فيه مجالس تأديبية أخرى ولم تعلن بعضها عن نتائجها بعد. وإضافة إلى هذا التدابير التخويف ،قامت إدارات كليات الطب والصيدلة بالدار البيضاء والرباط وطنجة بحل مكاتب ومجالس الطلبة في هذه الكليات.

وفي رد على هذه التدابير القمعية ، وصف بلاغ للجنة الوطنية لطلبة الطب وطب الاسنان والصيدلة هذه التدابير بالمقاربة القمعية وأعلن استنكارها واعتبرها سابقة لم تعرف الجامعة المغربية مثيلا لها ،وتجاوزا صارخا المكتسبات الطلابية والقوانين والاعراف الجاري بها العمل والتي تكفل حق الطلبة في الانتظام داخل هياكل منتخبة في شكل مكاتب ومجالس للدفاع عن مصالحهم .كما عبرت اللجنة في نفس البلاغ عن استنكارها لما آلت إليه اوضاع الساحة الطلابية نتيجة استمرار العمل بالمقاربة القمعية في وجه ملف مطلبي مشروع. وفي مواجهة هذه المقاربة اعلن الطلبة عن برنامج احتجاجي انطلاقا من خوض حملة إعلامية وطنية عبر ندوة صحفية وطنية للتعريف بملفهم المطلبي وإعلام الرأي العام بكافة الانتهاكات الحقوقية ،مع تنظيم تظاهرات احتجاجية محلية سلمية ستحدد اشكالها لاحقا ،وتنظيم مسيرة وطنية يوم 25 أبريل 2024.

شغيلة الجماعات الترابية:

احتجاجات متصاعدة ضدا على صد أبواب الحوار

تستمر الحركة الاحتجاجية لشغيلة الجماعات الترابية خلال الأسبوع المنصرم أيام 2و3و4 أبريل 2024 ، ويتوقع خوض إضراب آخر نهاية شهر أبريل وتنظيم مسيرة وطنية .وتأتي هذه الحركة النضالية الجديدة نتيجة توقف الحوار مع وزارة الداخلية ، وعدم تحقيقها مطالب تتعلق برفع الأجور وإخراج النظام الأساسي وتسوية ملف الموظفين حاملي الشهادات والديبلومات . ويعتبر شغيلة القطاع أن الحكومة تتعامل بنوع من التمييز في حقهم باستثناء الجماعات الترابية من الحوار القطاعي. ويشتكون من جهة أخرى على صد أبواب الحوار منذ مارس 2024 ومن كون ملفهم عمر طويلا حيث لم يراوح مكانه منذ 12 سنة . ومن الإشكاليات التي تثير حفيظة الشغيلة الجماعية انتفاء نظام أساسي خاص بالقطاع رغم أن القوانين التنظيمية الخاصة بالجهات والأقاليم والعمالات والجماعات تنص على أن يكون للجماعات الترابية نظام أساسي، وما تم تقيمه كمشروع نظام أساسي تعتريه مجموعة من النقائص، فعدد مواده لاتتعدى 18 مادة فقط في الوقت الذي يهم هذا النظام جميع فئات الموظفين من متصرفين ومهندسين وأطباء ومساعدين تقنيين ومساعدين إداريين ومحررين وغيرهم، ولا يتضمن تحفيزات ولا يتناول الحقوق والواجبات.

تصاعد الاحتجاج في قطاع الصحة

خاضت شغيلة قطاع الصحة من جديد حركة إضرابية دامت يومين بتاريخ 3 و4 ابريل 2024 احتجاجا على الأوضاع المزرية التي يعيشها القطاع الصحي وتماطل الحكومة في الوفاء بالتزاماتها ووعودها، وخاصة عدم تطبيق الحكومة الاتفاق الذي وقعت عليه مع النقابات العاملة بالقطاع شهر دجنبر الماضي والذي تم فيه التزام الحكومة بتفعيله شهر يناير الماضي، والاتفاق فيما بعد على الزيادة في الأجور .واعلنت مختلف نقابات القطاع على أن المعركة ستظل مسترسلة ومتواصلة في إطار برنامج نضالي احتجاجي إلى حين تحقيق المطالب ،وتوعدت بمزيد من الإضرابات التي ستشل القطاع.

بوضعها شرط تسقيف سن الترشيح لمبارة التدريس،

هل تتراجع وزارة التربية عن مقتضيات النظام الاساسي؟

في خطوة تراجعية جديدة، قامت وزارة التربية الوطنية بالعودة إلى تسقيف سن المترشحين لمباريات التوظيف في أسلاك التعليم ،وجاءت هذه الخطوة التراجعية في بلاغ حول إجراء مباراة ولوج سلك أطر التدريس بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين مسلك التعليم الثاني الإعدادي دورة أبريل 2024، حيث جاء في شروط الترشيح ألا يتجاوز المترشح 30 سنة عند تاريخ إجراء المباراة ، وهو ما يتناقض مع مقتضيات النظام الأساسي الجديد الذي يضفي صفة موظف على جميع أطر الوزارة، ويجعل سن 40 سنة هو سقف الولوج إلى مهن التربية والتكوين كغيره من القطاعات العمومية الأخرى .»

طنجة:

عمال وعاملات شركة «موديرسون» يحتجون ضد قمع الحريات النقابية

نظم عمال وعاملات شركة موديرسون Motherson بطنجة شكلا نضاليا بداية الأسبوع الحالي تعبيرا عن تشبثهم بالحق في العمل النقابي وبملفهم المطلبي خاصة بعد لجوء «مدير الموارد البشرية» بالشركة إلى شكايات كيدية لدى الأجهزة القمعية ضد مجموعة من العمال لثنيهم عن المطالبة بحقوقهم العادلة والمشروعة.

وبعد الوقفة تم توقيف أعضاء المكتب النقابي، لتستمر بذلك كل أشكال قمع واضطهاد العمال بدلا من البحث عن حلول لمشاكلهم المتراكمة منذ مدة.

كل التضامن المبدئي واللامشروط مع عاملات وعمال شركة موديرسون دفاعا عن حقوقهم المقدسة في الشغل و العمل النقابي.

الحق يُنتزع ولا يُعطى وما لا يُنتزع بالنضال، يُنتزع بمزيد من النضال.

■ عن مناضل نقابي

إقليم اشتوكة أيت باها:

اعتصام عمال ضيعات بجماعة إنشادن

يدخل عمال ضيعات المسمى « عمر أعراب » بجماعة إنشادن إقليم اشتوكة أيت باها الموقوفين عن العمل في اعتصام أمام مقر الضيعة منذ صباح يوم الأربعاء 03 ابريل 2024 وذلك وفق مراسلة وجهها المكتب الاقليمي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باشتوكة أيت باها لكل من عامل الاقليم والقائد الإداري للمنطقة ومندوبية التشغيل، ويأتي هذا الاعتصام نتيجة تعنت الباطرون وإصراره على طرد المكتب النقابي والتملص من تطبيق قانون الشغل.

وقد قام صباح اليوم 3أبريل 2024 وفد من فرع النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها بزيارة تضامنية للمعتصم لإعلان موقف الدعم والمساندة لهم في هذه المعركة من أجل مطالبهم البسيطة والمشروعة، و الاستعداد كنهج ديمقراطي عمالي للوقوف الى جانبهم و فضح كل أشكال الاستغلال والانتهاكات التي تقوم بها الباطرونا في حق العمال والعاملات وصمت وتواطؤ مندوبية التشغيل الشاهدة على خرق قانون الشغل وانحياز السلطات المحلية للباطرونا من خلال تهديدها ومنعها لكل أشكال الاحتجاج ومنها الاعتصامات التي تلتجئ إليها الطبقة العاملة مُضْطَرَّةً من أجل حقوقها البسيطة.

بركان:

عمال «ضيعة بلحاج» ممنوعين من الاحتجاج!؟

عمال «ضيعة بلحاج» بركان المنضوون تحت لواء الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي FNSA الاتحاد المغربي للشغل يتم منعهم للعديد من المرات من تنظيم وقفات احتجاجية أمام عمالة بركان، للتعبير عن احتجاجهم عن الانتهاكات التي يتعرضون لها وللمطالبة بحقوقهم المشروعة، حيث يتم كل مرة «ابلاغهم بالمنع». مما يشكل تواطؤا مكشوفا للسلطات العمومية مع باطرونا الفلاحية، ومنع الوقفات التي كانت في البرنامج النضالي للنقابة العمال الزراعيين، وهذا يعد انتهاكا خطيرا لقانون الشغل وضرب العمل النقابي. يوم الاربعاء

27 مارس 2024، وقد تم استدعاء الكاتب العام لفرع بركان للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي ا.م.ش، واستنطاقه من طرف الضابطة القضائية في مقر الأمن ببركان في موضوع وقفة احتجاجية أمام عمالة بركان» بدعوى انه غير مرخصة».

السؤال المطروح هو اين يتجلى مراقبة تطبيق القانون؟
ولمادا لا يعار أدنى اهتمام لمعاناة وهموم العمال واسرهم؟؟
وما سر هذا المنع المتكرر؟
وعن اي حوار اجتماعي يتكلمون ومسؤولين نقابيين يقمعون؟؟

■ عن محمد علاي:
عضو المكتب الجهوي لجهة الشرق FNSA

تالسينت:

اعتصام اهالي منطقة أيت بومريم ضد التهميش والعزلة

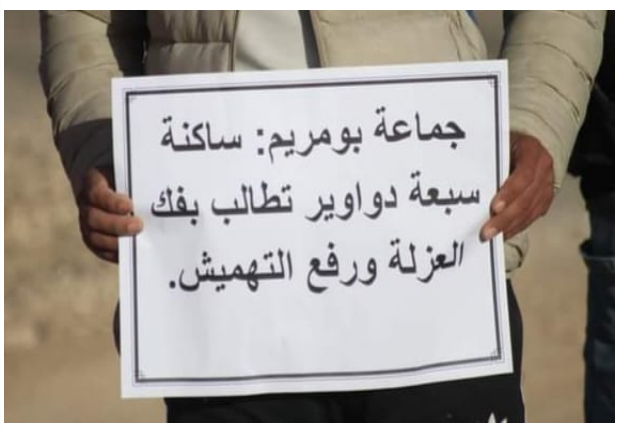

دخل اهالي منطقة أيت بومريم منذ بداية ابريل في اعتصام مفتوح احتجاجا على التهميش الذي تعرفه المنطقة وضد العزلة التي يعانون منها من غياب البنية التحتية والمرافق الاجتماعية...وكان حضور المرأة السغروشنية (من أيت سغروشن) بارزا في قلب المعركة وهو شيء جديد عليها ويمكن أن يمثل امتدادا لنضال المرأة الفكيكية. فبعد طوفان نساء فكيك، تلتحق المرأة الكادحة بمنطقة تالسينت إلى ساحة النضال من أجل مطالب عادلة.

اعتصام في ظروف رمضان، شمس النهار، برد الليل...تحية الصمود لكم ولكن.
كل التضامن.

■ على وحماد فقير، النهج الديمقراطي العمالي بالمحمدية.
8 أبريل 2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي
فرع اشتوكة ايت بها

المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي : واقع الاستغلال / وآفاق النضال في ندوة لحزب النهج الديمقراطي العمالي بشتوكة أيت بها

في إطار تخليد 08 مارس اليوم العالمي لنضال المرأة نظم فرع حزب النهج الديمقراطي العمالي ندوة إشعاعية يوم الجمعة 29 مارس 2024 ندوة عن بعد، في موضوع: « المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي : واقع الاستغلال / وآفاق النضال «

وقد تناولت هذه الندوة المحاور التالية:

1 المحور الأول :» تشخيص ظروف وواقع العاملات بالقطاع الزراعي بإقليم أشتوكة أيت باها «

المتدخل الرفيق عبد الصمد ورد عن فرع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باشتوكة أيت باها :

تناولت مداخلته تشخيص ظروف وواقع اشتغال العاملات بالقطاع الزراعي سواء بالضيعات او بمحطات التلفيف (النقل / الاجرة / وسائل الحماية / التغطية الاجتماعية / الصحة والسلامة / الأمومة

-ظروف السكن والأمن/الحماية من التحرش الجنسي.....

2 – المحور الثاني : «حقوق المرأة العاملة من خلال القوانين الوطنية والمواثيق الدولية «

المتدخل الرفيق : عبدالله مهماوي رئيس فرع AMDH باشتوكة أيت باها:

تناول هذا المحور أهم القوانين والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق المرأة العاملة وكذا مطالب ومرافعات الجمعية المغربية لحقوق الانسان المتعلقة بحقوق المرأة العاملة.

– رصد لأهم القضايا و المشاكل الحقوقية المرتبطة بعمل المرأة بالقطاع الزراعي بإقليم اشتوكة أيت باها .

3 – المحور الثالث : « أية مهام نضالية و تنظيمية للقضاء على الاستغلال ؟ «

. المتدخل الرفيق الحسن العميمي الكاتب الجهوي للنهج الديمقراطي العمالي بالجنوب.

تناول هذا المحور التطرق الى تحليل أسباب الاستغلال الكامنة في طبيعة النظام الرأسمالي والى بعض المهام النضالية والتنظيمية التي يجب القيام بها للمساهمة في القضاء على الاستغلال وتهم :

× الاحزاب والتنظيمات المناضلة
× النقابات
× الجمعيات الحقوقية
× آليات التنسيق و الأشكال النضالية الممكنة لوقف استغلال العاملات في القطاع الزراعي.

اقليم شتوكة ايت بها:

عمال ضيعات «عمر أعراب» الموقوفين في اعتصام أمام مقر الضيعة

يدخل عمال ضيعات المسمى « عمر أعراب « بجماعة إنشادن إقليم اشتوكة أيت باها الموقوفين عن العمل في إعتصام أمام مقر الضيعة منذ صباح اليوم الاربعاء 03 ابريل 2024 وذلك وفق مراسلة وجهها المكتب الاقليمي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي باشتوكة أيت باها لكل من عامل الاقليم والقائد الاداري للمنطقة ومندوبية التشغيل ،ويأتي هذا الاعتصام نتيجة تعنت الباطرون وإصراره على طرد المكتب النقابي والتملص من تطبيق قانون الشغل .

وقد قام صباح اليوم وفد من فرع النهج الديمقراطي العمالي باشتوكة أيت باها بزيارة تضامنية للمعتصم لإعلان موقف الدعم والمساندة لهم في هذه المعركة من أجل مطالبهم البسيطة والمشروعة واستعدادنا كنهج ديمقراطي عمالي للوقوف إلى جانبهم و فضح كل أشكال الاستغلال والانتهاكات التي تقوم بها الباطرونا في حق العمل والعاملات وصمت وتواطؤ مندوبية التشغيل الشاهدة على خرق قانون الشغل وانحياز السلطات المحلية للباطرونا من خلال تهديدها ومنعها لكل أشكال الاحتجاج ومنها الاعتصامات التي تلتجئ إليها الطبقة العاملة مضطرة من أجل حقوقها البسيطة.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين تدين الحكم القاسي على المدون زنكاط ب 5 سنوات

أصدرت المحكمة الابتدائية بالمحمدية يوم الإثنين 8 يناير 2024، حكما قاسيا في حق المدون عبد الرحمن زنكاض يقضي بالسجن لمدة 5 سنوات وغرامة مالية حددت في 50 ألف درهما.

وذلك على خلفية تدوينات يعبر فيها عن مواقفه وأرائه بخصوص القضية الفلسطينية ومن التطبيع الرسمي للنظام مع الكيان الصهيوني. وقد تم اعتقاله يوم 22 مارس المنصرم بعد اقتحام منزله وترويع عائلته.

أن السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين

1) تعبر عن ادانتها القوية لهذا القرار الجائر في حق السيد عبد الرحمن الذي انضاف إلى اللائحة الطويلة للمعتقلين السياسيين ببلادنا.

2) تعتبر أن هذا القرار ليس إجراء معزولا بل يندرج ضمن نزوع عام للدولة يهدف واهما إلى إخراس الأصوات الحرة التي تفضح الاستبداد والعمالة للصهيونية وهو ما تجسد سابقا في اعتقال سعيد بوكيوض لأسباب مماثلة ومؤخرا في منع عدد من التظاهرات المنظمة من طرف جبهتنا ومحاكمة 13 عضوا فيها على مستوى مدينة سلا وغير ذلك من ممارسات التضييق والقمع.

■ السكرتارية الوطنية.
9 أبريل 2024.

وليد دقة الطيف الخالد، استعجلت الرحيل

غسان أبو نجم*

مهلاً يا رفيق أتغادرنا ولم تشهد عيناك النصر القادم كالطوفان من غزة التي طالما تغنيت بها، هل اشتاقت عيناك لجيفارا ورفاقه أم أنك تعطينا درساً جديداً بالشموخ والعنفوان وجدلية الصراع مع المحتل.

مهلا يا رفيق ف ٣٨ عاماً من الأسر لم تكف، فشباب جيل الطوفان ينتظرونك لتعمد شهدائهم َ وتداوي جرحاهم الذين عبَّدوا طريق النصر بالدم.

لقد وعدتنا يا أبا ميلاد أننا لن نموت ولكن سنقتلع الموت من أرضنا أم أنك تسطر معنى آخر للموت فتطلق روحك في وجه جيش الإبادة الصهيوني رصاصة تصيبهم في عمق منظومة الأخلاق والقيم الزائفة التي سطروا لوائحها بدماء أطفال غزة وحفروا أنظمتها على جدران الزنازين.

أيعقل أنك قررت أن تقهر القهر والموت والمرض فاخترت طريق البقاء في ذمة الخلود إلا أن ترى عيناك فلسطين تقبر القهر وترى ميلاد كوعد الشمس تحلق في سمائها. لقد أدخلتنا في حيرة أبدية يا رفيق.

لماذا هذه العجلة يا رفيق ولم تلمح عيناك بعد أبناء اليمن السعيد يطلقون سهام حبهم نحو فلسطين ويعانق رجالات لبنان جليلنا الأعلى بنيران سخطهم

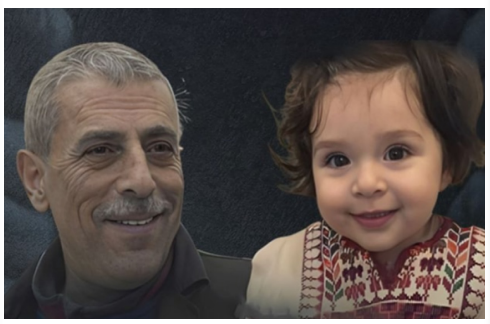

وتتلألأ سماء فلسطين بعنفوان نيران غزة ليكتمل قوس قزح وينهمر مطر غضبنا شهباً تحفر طريق النصر والتحرير.

غادرتنا ولم تلمح عيناك هزيمة رأس الشر العالمي وحليفها الصهيوني أمام أبطال غزة ولم تشهد سقوط منظومة القيم الأخلاقية والإنسانية للغرب الاستعماري الذي ناضلت طويلا لتعريته وتكشف أدواره الفاشية والنازية ولم تكحل عيناك بصمود شعبنا وتمسكه بأرضه ومقاومته رغم الحصار والقتل الممنهج ورغم الجوع والعطش وتدمير البنية الصحية ظل شامخاً معتزا بمقاومته ولم تثنه حالات التقتيل والجوع والحصار والخذلان العربيَ والإسلامي. فكانت جماهير شعبنا الفلسطيني كما علمتنا دائما، الحاضنة الشعبية التي لطالما ناضلت بفكرك وعبر سنوات اعتقالك للحفاظ عليها.

لو تمهلت قليلاً يا رفيق لترى وحدة الساحات تتترجم في أرض المعركة وترى جنين تساند أم الفحم وتلمح عيناك القدس تعانق غزة وتفرح لعناق لبنان للجليل وحيفا وترى سحب اليمن تغطي سماء فلسطين.

آه يا أبا ميلاد يا سر وحدتنا العصية على الانكسار وذاكرتنا المحصنة من النسيان. أوجعتنا برحيلك ولكن عزاؤنا أنك غادرتنا ممسكاً بمقاليد بنيتنا الثقافية وسرديتنا التاريخية قابضاً على الزناد ومتوشحاً بذكريات رفاقك في درب الآلام.

غادرتنا يا رفيق ولم يتحقق حلمك بالحرية التي صنعتها عبر نطفة رأت ميلاد الحرية وسطرت أدباً يحاكي الحرية وليس حياة القيد ورأيت جود بطل روايتك يشق الطريق الوعر لزيارة والده وكشفت سر الزيت وعمق سر السيف وأسطورة سر الطيف فكنت حرا في رواياتك وحطمت القيد الذي كبل كاحلك وأطلقت عنان الحرية لفكرك وأدبك فعلمتنا معنى الحرية التي حرمت منها، فكنت حرا أكثر بكثير من عقول وأيادي مكبلة.

ألهذا تركتنا يا رفيق؟

سلام لك وسلام عليك وعلى رفاقك ابراهيم الراعي وجيفارا غزة وعدي الجمل ولكل من عبَّد طريق التحرير والعودة بالدم والفكرة

× كاتب من فلسطين

الجبهة الشعبية تنعي القائد الوطني والجبهاوي المثقف الكبير والمفكر والأديب الأسير/ وليد دقة «أبو ميلاد»

بمزيد من الحزن والأسى والغضب الثوري تنعي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باسم أمينها العام ونائبه والمكتب السياسي واللجنة المركزية ورفاقها الأسرى وعموم الرفاق في الوطن والشتات رفيقها القائد الوطني والجبهاوي الكبير الأسير المثقف والمفكر الثوري والأديب/ وليد نمر أسعد دقة «أبو ميلاد» 62 عاماً أحد أبرز قيادات الحركة الأسيرة ومنظريها ومفكريها والذي استشهد مساء اليوم جراء سياسة الإهمال الطبي بعد معاناة طويلة من المرض.

تتقدم الجبهة الشعبية من الرفيق القائد الأمين العام أحمد سعدات والرفاق في فرع السجون والحركة الأسيرة وزوجته المناضلة سناء وابنته ميلاد وعموم عائلته وجميع رفاقه بأحر التعازي باستشهاد هذا الرفيق القائد والملهم، وأحد جنرالات الصمود، والقادة الوطنيين والجبهاويين الأفذاذ والأدباء الذين نقشوا اسمهم بحروف من ذهب لما قدمه من تجربة نضالية غنية وملهمة لأجيال عديدة من الأسرى في سجون الاحتلال، كما كان له تجربة فكرية وأدبية غنية ومميزة قل نظيرها بتأثيرها على حياة الأسرى ومعانيها وثوريتها ومآثرها، فقد كان من أبرز رموز أدب السجون؛ بل عميدها وأديبها الأول، كما قدمّ للمكتبة الفلسطينية والعربية والدولية دراسات فكرية وأدبية مهمة، وبموازاة ذلك كان الشهيد من أبرز القيادات الوطنية وأسرى الداخل المحتل الذين تقدموا الصفوف في مواجهة ممارسات وانتهاكات الاحتلال، والمشاركة في كافة المعارك النضالية للحركة الأسيرة.

• السيرة الذاتية للرفيق القائد وليد دقة «أبو ميلاد:

– مواليد 18 يوليو/ تموز عام 1961.

– ينحدر من بلدة باقة الغربية قضاء حيفا.

– نشأ القائد وليد في أسرة فلسطينية تتكون من 6 أشقاء و3 شقيقات.

– تلقى الشهيد تعليمه الأساسي في مدارس باقة الغربية، وحصل على الثانوية العامة عام 1979 من مدرسة (يمة) الثانوية الزراعية، والتحق بالجامعة وواصله دراسته العلمية والأكاديمية. وخلال دراسته تفتّحت مشاربه وإدراكه لقضايا شعبه، وانتماءه العميق لهويته الوطنية الفلسطينية.

– حصل عام 2010 على درجة البكالوريوس في دراسة الديمقراطية المتعددة التخصصات، وعام 2016 حصل على درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية، « مسار الدراسات

الإسرائيلية» من جامعة القدس، ولم يتمكن من إكمال تحضيره لدرجة الدكتوراة في الفلسفة.

– التحق في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1983، وانضم إلى خلية عسكرية تابعة للجبهة.

– تلقى في عام 1984 تدريبات عسكرية في قواعد عسكرية للجبهة في سوريا، ومن ثم ساهم في تشكيل جهاز عسكري سري للجبهة في الداخل المحتل، كان مهمته جمع المعلومات عن قادة ومسؤولين صهاينة شاركوا في ارتكاب مجازر في اجتياح لبنان.

– نفذ الشهيد وليد ورفاقه ضمن الخلية العسكرية سلسلة عمليات من بينها اختطاف وقتل الجندي الصهيوني « موشي تمام» ، وعلى اثرها تم اعتقاله ومجموعة من الرفاق وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

– أنهى حكمه في مارس/ آذار 2023، إلا أنه تم إضافة عامين إضافيين على الحكم لاتهامه بتهريب هواتف محمولة داخل السجون.

– كان ضمن 23 أسيراً رفض الاحتلال الإفراج عنه في كافة صفقات التبادل، كما تراجع الاحتلال عن وضعه في قائمة المفرج عنهم من الأسرى القدامى عامي 2013-2014.

– يعد من أبرز الأسرى المنظرين والمفكرين داخل سجون الاحتلال، وله انتاجات فكرية وأدبية وصلت إلى العالمية، ومن أشهرها كتاب «صهر الوعي» و«الزمن الموازي»، ورواية «حكاية سر الزيت» التي نالت شهرة عالمية وجوائز عديدة، ويستكملها برواية « حكاية سر السيف» جزءاً ثانياً، وكان متوقع نشر الجزء الثالث « حكاية سر الطيف».

– يعد كتابه صهر الوعي أو «إعادة تعريف التعذيب» من أبرز انتاجات الحركة الأسيرة، ويعد مرجعا هاما، وضع خلال هذه الدراسة أبجديات الصمود والانضباط وتجذير العمل التنظيمي وفولذة الإرادة داخل السجون، كما يرجع له الفضل ببلورة مفاهيم تصف الواقع داخل السجون، مثل مفهوم «الزمن الموازي» (أي زمن الأسرى مقابل زمن من هم خارج السجون»، وكتب عددا كبيرا من المقالات والدراسات السياسية والفكرية والأدبية، ويُعتبر مفكراً سياسياً من الطراز الأول. وأنتج داخل سجون الاحتلال مشروعا فكريا ضخما أجاب خلالها عن كافة القضايا والاستفسارات والأسئلة الوجودية، وعن قضايا التحرر، معززا حالة النقد داخلها، في طريق وصوله للحقيقة، ولأزمة المشروع الوطني، وقد كان رساما رفد السجن بالعديد من اللوحات الوطنية المهمة، متحدثا باللغة العبرية بطلاقة.– تعرض للتعذيب والعزل الانفرادي والمنع من الزيارة فترة اعتقاله الطويلة، وتمت ملاحقة كتاباته وإصداراته من قبل مصلحة السجون.

– قام بتهريب نطفة إلى خارج السجن، وأصبح أبا في سن 57 عاما، وانجب بنتا أسماها « ميلاد».

– في 18 ديسمبر 2022 تم الإعلان عن إصابته بمرض نادر من سرطان نخاع العظم، على اثرها تدهور وضعه الصحي تم نقله إلى المستشفى، وفي يونيو 2023 رُفض طلب الافراج عنه،كما رفضت المحكمة المركزية الالتماس الذي قدمه ضد قرار اللجنة.

– توفي مساء اليوم نتيجة سياسة الإهمال الطبي، بعد تدهور خطير في وضعه الصحي.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تودع رفيقها القائد والمفكر والأديب والملهم والمنظر الكبير، فإنها تعاهده بأن تكون وفية لإرثه الوطني والفكري والجبهاوي، والتي جعل من خلالها فلسطين وقضية تحررها بوصلته. فقد ظل مسكوناً حتى رحيله بفلسطين كل فلسطين من نهرها إلى بحرها.

■ المجد لشهيد فلسطين والإنسانية الكبير
وإننا حتماً لمنتصرون
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الاعلام المركزي
7-4-2024

حزب النهج الديمقراطي العمالي يعزي الجبهة الشعبية في استشهاد القائد الاسير وليد دقة

ببالغ الحزن والأسى والغضب تلقى المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي نبأ استشهاد القائد الوطني الكبير والمثقف الثوري وليد دقة بسبب سياسة الإهمال الطبي التي مارستها في حقه السلطات الصهيونية انتقاما منه على دوره الفعال والنوعي في نضال الشعب الفلسطيني والجبهة الشعبية، وخصوصا في الحركة النضالية للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلية.

وبهذه المناسبة الأليمة يتقدم المكتب السياسي باسمه وباسم كافة مناضلي/ات الحزب بأحر التعازي وأصدق المواساة للرفيق الأمين العام والمكتب السياسي ولكافة مناضلي/ات الجبهة وللشعب الفلسطيني قاطبة راجيا للجميع الصبر السلوان.

ويعتبر المكتب السياسي أن سياسة القمع والانتقام في حق الأسرى الفلسطينيين، وكذا حرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي التي يشنها العدو الصهيوني في قطاع غزة لن تزيد الشعب الفلسطيني إلا قوة وثباتا وإصرارا على المضي قدما في مقاومته الباسلة حتى دحر الاحتلال وتحقيق الاستقلال وعودة اللاجئين وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية على كافة فلسطين وعاصمتها القدس.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة التأكيد، من جديد، على تضامننا المطلق وإسنادنا لكفاح الشعب الفلسطيني ومقاومته الوطنية الباسلة التي أحبطت المشروع الصهيوني الامبريالي لتصفية القضية الفلسطينية، ملقنة للعدو الصهيوني وداعميه الامبرياليين والرجعيين دروسا رائدة في المقاومة والصمود والتضحية من أجل الحرية والاستقلال.

والمجد والخلود للشهداء
والخزي والعار للصهاينة والامبرياليين والمطبعين.
وعاشت المقاومة الفلسطينية قوية موحدة.
وإنها لثورة حتى النصر.

■ المكتب السياسي
الرباط 7 أبريل 2024.

قراءة في الوضع السياسي بالمغرب

محمد الرجدالي

إن المتابع للوضع السياسي بالمغرب يجده يتسم بمجموعة من السمات والتمظهرات: تعمق الأزمة العالمية الخانقة والمتواصلة لنمط الإنتاج الرأسمالية وبحكم التبعية تتجسد هذه الأزمة في المديونية المتزايدة والتي بلغت أرقاما قياسية لم تشهدها بلادنا من قبل، حيت كشف التقرير السنوي حول المديونية والذي أرفقته وزارة المالية مع ميزانية 2024 أن حجم دين الخزينة بلغ حوالي 1010مليار درهم مقتربا من الناتج الداخلي الخام، علاوة على الارتفاع المتواصل لنسب التضخم والتي تجاوزت 8 في المائة رغم المحاولات اليائسة لبنك المغرب لتخفيض التضخم برفعه لسعر الفائدة إلى 3 في المائة، و كذا ضعف نسبة النمو التي لن تصل إلى 3 في المائة في أحسن الأحوال.

هذا الوضع الاقتصادي ستكون له انعكاسات سلبية على الجماهير الشعبية زاده استفحالا ضعف الاستثمارات وهيمنة الرأسمال الريعي الذي يراكم الأرباح على حساب ماسي وآلام الشعب.

ومن تمظهرات هذه الأزمة تصاعد الهجوم على القدرة الشرائية للمواطنين عبر الزيادات المتتالية في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية الأساسية من خضر، لحوم، فواكه، حبوب.....وكذا المحروقات مما سيوسع دائرة الفقر، حيت بلغ عدد الفقراء بالمغرب 27 مليونا حسب الإحصاء الأخير للمندوبية السامية للتخطيط بسبب انعدام الشغل والتسريحات الجماعية للعمال وضعف الدخل الفردي واستنزاف الادخار والذي عمقته أكثر جائحة كورونا، دون أن ننسى عامل الجفاف الذي ضرب بلادنا مما جعل الآلاف يهاجرون نحو المدن والحواضر بحثا عن الرزق و عن مورد عيش مما سيفسح المجال أمام التكتل الطبقي السائد بالإضافة للخليجيين والصهاينة بالاستيلاء على أراضي الجموع والأراضي السلالية .

وسيزداد الوضع قتامة وسوءا بإقدام النظام المخزني على تحرير أسعار الماء والكهرباء ورفع الدعم عن غاز البوطان والسكر والدقيق ليدق بذلك آخر إسفين في نعش صندوق المقاصة، معلنا تصفيته بشكل نهائي؛ كل هذا يجري في ظل إقدام المخزن على إغلاق باب التوظيف و تعميم العمل بالعقدة مما جعل نسب البطالة تقفز إلى أكثر من 13 في المائة و سط الشباب، الشيء الذي يفسر تفاقم مظاهر البؤس الاجتماعي (التشرد ،التسول ،المخدرات، ظاهرة الانتحار التي أصبحت متفشية وسط الشباب، تكاثف الهجرة السرية نحو أوروبا عبر قوارب الموت وما تخلفه من مآسي إنسانية واجتماعية .

و كإجابة على تداعيات الأزمة التي يعيشها المغرب بسبب هذه السياسات الليبرالية المتوحشة، وكحل لهذا الوضع ، أمعن النظام المخزني على إغداق المزيد من الامتيازات على الرأسماليين عبر الإعفاءات الضريبية وعلى الشركات بتخفيض الضريبة على الشركات الكبرى من 30،في المائة إلى 10في المائة في حين تم رفع الضريبة على الشركات الصغرى من 10في المائة إلى 30في المائة، مما اثقل كاهل الطبقات الوسطى بالالتزامات المالية ، تفكيك الوظيفة العمومية وإطلاق العنان للشركات الاحتكارية في رفع الأسعار بعد إقدامه على حل صندوق المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات ...، نهب صناديق التقاعد وتفويت أراضي الدولة للاعيان و الجنرالات و الوزراء و المستشارين... وضرب الخدمات العمومية والتغطية الصحية وتفكيك قوانين وتشريعات الشغل مما نتج عنه الهشاشة في سوق الشغل خدمة للباطرونا .

بشكل عام هذه الوصفة قدمتها المؤسسات المالية الامبريالية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي للنظام المخزني لتطويق تداعيات الأزمة، وهي ترتكز بشكل دقيق على المزيد من تكثيف الاستغلال للشعب واستنزاف ثرواته: الفوسفاط ،غاز تندرارة، الذهب .....وإغراقه في المزيد من الديون والتبعية وعلى التقشف وضرب الخدمات العمومية مما زاد من تعميق الفوارق الطبقية والتهميش والفقر والاستغلال....كما استمر المخزن في تسريع وتيرة سياسته الطبيعية مع الكيان الوهمي الصهيوني في جميع المجالات (الاقتصادية ،الاجتماعية ،الثقافية، الرياضية و الأمنية)عبر منح التسهيلات في الاستثمار ووهب الأراضي خاصة بالجنوب والشرق .

نستنتج من كل ما سبق أن الأوضاع الاقتصادية ،الاجتماعية والسياسية بالمغرب ستزداد تفاقما، وأن النظام المخزني عاجز تماما عن إيجاد حلول لها ومعالجتها، بل حتى تخفيف وطأتها مما يجعلها مرشحة للانفجار في كل حين .

ولمواجهة تداعيات هذا الهجوم الرأسمالي على الشعب، تواصل الجماهير الشعبية بكل مكوناتها نضالاتها واحتجاجاتها في المناطق المهمشة رغم محدوديتها وعقوبتها (فكيك، جرادة، الريف ....) احتجاجا على ضرب الخدمات الاجتماعية والحق في الاحتجاج والطرد من العمل (عمال سيكومك، وكوباك جودة،) وضرب العمل النقابي والخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن وشغل وضد نزع الأراضي الجماعية والحرمان من الماء الشروب.....

وقد استطاعت الجماهير الشعبية تنظيم نفسها في إطار جمعيات أو تنسيقيات في ظل تراجع العمل النقابي وعجز القيادات البيروقراطية لهذه النقابات فرض حوار جاد ومسؤول بحكم ضعفها وتقاعسها واختيارها أسلوب الاستجداء والانبطاح عوض الضغط والنضال النقابي الميداني، مبرهنة على قدرتها على قيادة النضالات الشعبية وخلق أدوات النضال الذاتي وتقوية وسائل التعاون والنضال المشارك. وقد خاضت الجماهير الشعبية مجموعة من المعارك الشرسة من داخل الجبهة الاجتماعية أومن داخل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع. واستطاعت من خلالها تحريك الشارع وخلخلته في مجموعة من المدن المغربية وأحيانا عبر مسيرات وطنية بلغت المليون مشارك.

لم يكن أمام النظام المخزني من حل أمام هذا الحراك وهذه الهبة الاجتماعية وهذه النضالات والاحتجاجات لأوسع الشرائح المجتمعية سوى سلك أسلوب القمع والاعتقال والمضايقات والمحاكمات الصورية وتلفيق التهم عبر محاضر مفبركة للمناضلات والمناضلين، وتقوية دعائم وركائز الدولة البوليسية عبر إطلاق اليد الطولى للدائرة الأمنية والاستخباراتية ومنحها القرار السياسي والرفع من الميزانية المخصصة للأجهزة القمعية في القانون المالي لسنة 2024 والإغلاق التام للحقل السياسي والإعلامي، بترهيب واعتقال المدونين والصحافيين (عمر الراضي ،سليمان الريسوني ، رضا الطاوجني ،المهداوي ....) ومحاكمة مناضلي الحركات الاجتماعية ومحاصرة القوى المعارضة للنظام (النهج الديمقراطي العمالي، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التوجه الديمقراطي، الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين....)

واستمر النظام المخزني في فرض المزيد من القيود على الحريات الأساسية وفي طليعتها حرية الرأي والتعبير والتي كان آخر فصولها إقدامه على اقتحام حرمة الجامعة واعتقال الطلبة في كلية الطب وكذا إغلاقه الجامعة في وجه الطلبة كما حدث بالبيضاء واعتداؤه على الطلبة. هذه الهجمة والاعتداء إبان على حجم الهمجية والسادية والحس الإجرامي لمرتكبيها بحيث تكسرت عندها كل شعارات المخزن والتي ظل يرددها في كل مرة (دولة الحق و القانون ،الدولة الاجتماعية ،المصالحة والقطع مع سنوات الجمر والرصاص.....)، يبدو أن هذا الوضع السياسي، الاقتصادي والاجتماعي مرشح للتفاقم أكثر بسبب كل التمظهرات التي ذكرناها للانفجار في أية لحظة، الشئ الذي يتطلب رص الصفوف ،الوحدة والتماسك والتجذر وسط الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وسط الأحياء الشعبية المهمشة والالتحام بنضالاتها وتبني همومها و انشغالاتها وتأطير الكادحين ورفع الوعي السياسي لديها و دفعها للنضال من أجل حقوقها عوض النيابة عنها وكذا مساعدتها في بناء أدوات الدفاع الذاتي وتسليحها بالوعي لتكون قادرة على الدفاع عن مصالحها و الذود عن مكتسباتها عوض استغلالها كقواعد خلفية في الحملات الانتخابية .

قد استطاعت الجماهير الشعبية تنظيم نفسها في إطار جمعيات أو تنسيقيات في ظل تراجع العمل النقابي وعجز القيادات البيروقراطية لهذه النقابات فرض حوار جاد ومسؤول بحكم ضعفها وتقاعسها واختيارها أسلوب الاستجداء والانبطاح عوض الضغط والنضال النقابي الميداني، مبرهنة على قدرتها على قيادة النضالات الشعبية وخلق أدوات النضال الذاتي وتقوية وسائل التعاون والنضال المشارك

التغطية الصحية: تهافت المؤشرات وحقيقة الواقع

في إطار متابعتنا لموضوع الحماية الاجتماعية منذ بداية التطبيل المخزني بها وبعد أن تناولنا الموضوع في بعده العام، نتطرق في ملف هذا العدد لجانب خاص من جوانب هذه الحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بالتغطية الصحية. ونرمي من ذلك تشخيص وضعيتها من خلال معطيات الواقع الصحي لبلادنا لا من خلال ما تنشره الدعاية الإعلامية المخزنية، وذلك لاستنتاج حقيقة واقعها وحقيقة المؤشرات الإحصائية المبثوثة عبر الأبواق المخزنية .فالتغطية الصحية الحقيقية ليست أرقاما لحاملي بطاقات تأمين صحي لا تغني ولا تسمن من جوع عندما يقف حاملوها لولوج عيادات الرأسمال المتوحش ويُطالَبُونَ بشيكات ضمان بمبالغ خيالية أو بأداء مبالغ لن تحسب في الفاتورة النهائية الموجهة لصناديق التأمين للتعويض أو يؤدون المبلغ بكامله وانتظار فتات التعويضات. أما عند الوقوف أمام المؤسسات الصحية العمومية فيصطدم حامل بطاقة التأمين الصحي بغياب قد يكون شبه تام لعدد من مستلزمات العلاج الأساسية ليدفع إلى تسليم جيبه لِمِبْضَعِ الرأسمال المتوحش. إن واقع التغطية الصحية كما تنفذها الحكومة المخزنية يستلزم من جانبنا إخضاعه للتحاليل في مختبرات واقع الخدمات الصحية ولطب إشعاعي ولتشريح تام لكل مفاصله فضحا لحقيقته. وهذا ما سعينا إليه من خلال ملف التغطية الصحية على ضوء تفعيل قانون الحماية الاجتماعية ووضعية أنظمة التأمين الصحية.

يتناول هذا الملف المقتضيات الجديدة للتغطية الصحية في قانون الحماية الاجتماعية 09/21، والتغطية الصحية في ظل الواقع الراهن للصحة العمومية، وبدائل الوضع الراهن لتحقيق المساواة في التمتع بالحق في الصحة.

المقتضيات الجديدة للتغطية الصحية في قانون الحماية الاجتماعية 09/21

كريم لحسن

تخضع السياسات الاجتماعية بالمغرب لهندسة البرامج الإصلاحية الموجهة من طرف المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على تكييف الاقتصاد الوطني مع برامج النيوليبرالية ودعمها ماليا لتصبح نمطا اجتماعيا مرتبطا بهذه الإصلاحات التي تطال الاقتصاد وماليته منذ الإصلاحات الموسومة بإعادة التقويم الهيكلي من ثمانينيات القرن الماضي، وما خلفته هذه الإصلاحات من عواقب وخيمة لا زال المغرب يتخبط فيها بفعل انعكاساتها على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية؛ حيث عملت إبانها الدولة على تقليص النفقات المباشرة على المرافق الاجتماعية الحيوية للدولة من أجل تحقيق التوازن المالي بخلفية نيوليبيرالية على حساب القضايا العمومية. أنتجت هذه الإصلاحات ركاما ضخما من التخلف والظواهر السلبية امتدت إلى كل مناحي حياتها، حيث تدهورت البنية التحتية لهذه القطاعات وتردت وظائفها إلى درجة كبيرة من التخلف.

وفي سياق هذه الإصلاحات المتدرجة وإعادة ترميم هذه البرامج وتقويم أدائها وانعكاسات فشلها، تدخل هذه الهندسة الجديدة من السياسة الاجتماعية التي تبنتها الدولة في إطار توحيد هذه البرامج وتكييفها مع البرامج الخارجية المفروضة ضمن الإصلاحات الشاملة الكبرى على المدى المتوسط والطويل في أفق تحقيق التنمية المنشودة وأيضا في إطار تنفيذ التزامات الدولة مع العهود الدولية وخطة الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة في أفق 2030.

وانسجاما مع شعار(الدولة الاجتماعية) المنصوص عليه في دستور 2011، وأيضا ربط هذا التوجه الإصلاحي بإعادة النهوض من الفشل التنموي، وذلك بتطوير نموذج تنموي جديد قادر على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية المجالية، ولهذه الأسباب تبنت الدولة المغربية ضمن إصلاحاتها الشاملة النظام الجديد المتعلق بقانون الحماية الاجتماعية21.09 حيث يعد هذا القانون الإطار المرجعي لتنفيذ وتنزيل هذا الورش الكبير كما تسميه الدولة في مجال الحماية الاجتماعية الذي يهدف إلى التقليص من نسبة الفقر ومحاربة الهشاشة ودعم القدرة الشرائية للأسر وتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالرأسمال البشري، وهي الأهداف المنتظرة منه. ومن جملة ما يسعى إليه هذا القانون:

1__ توسيع التغطية الصحية الإجبارية بحلول 2022 إلى 22 مليون مستفيد إضافي؛

2__ تعميم التعويضات العائلية يستفيد منها 7 ملايين طفل في سن التمدرس في إطار استبدال نظام تيسير المتعلق بتشجيع التمدرس؛

3__ توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد من خلال دمج 5 ملايين من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر على أي تغطية؛

4__ تعميم التعويض عن فقدان الشغل بالنسبة للأشخاص الذين يتوفرون على شغل قار؛

وتشمل الحماية الاجتماعية أيضا:

__ الحماية من المرض؛

__ الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة؛

__الحماية المرتبطة بالشيخوخة؛

__ الحماية من مخاطر فقدان الشغل؛

ويستند تعميم الحماية وفق المادة (3و4) من القانون الإطار على:

1__ مبدأ الوحدة باعتماد نظام واحد أو أنظمة في التنفيذ؛

2__ مبدأ الشمولية بشموله كافة المخاطر المرتبطة بالرعاية الصحية (الشيخوخة-المعاقين-حوادث الشغل-الأسرة والطفل)؛

3__ مبدأ الشفافية ويتعلق بالاستفادة على قاعدة المساواة؛

4__ مبدأ المشاركة وذلك بانخراط الجميع في أنظمة الضمان الاجتماعي؛

وحدد له القانون مدة تنزيله بالتدرج في خمس سنوات بدءا من أبريل 2021 إلى 2025، حيث سيكتمل تنزيله بشكل نهائي.

ولتنزيله اعتمد القانون على متدخلين بحسب القطاعات المعنية بلجنة تسمى لجنة القيادة ولجنة تقنية، وتنص المادة 7 منه على مسألة التمويل حيث تعتمد على آليتين:

__ آلية الاشتراك بالنسبة للأشخاص القادرين على الأداء؛

__ آلية قائمة على التضامن لفائدة الأشخاص الغير قادرين على الأداء حيث تقوم الدولة بتكميلها وذلك من خلال المخصصات المالية من ميزانية الدولة المخصصة للحماية الاجتماعية؛

__ المتمثلة في العائدات الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية؛

__ الموارد المتأتية من إصلاح صندوق المقاصة؛

__ موارد أخرى (الهبات و الوصايا) صندوق التماسك الاجتماعي.

حيث حددت الدولة تكلفة نفقات الحماية الاجتماعية بشكل عام بحوالي 51 مليار درهم مصنفة على الشكل التالي:

__ 14 مليار درهم لتعميم التغطية الخاصة بالتأمين الإجباري؛

__ 20 مليار درهم لتعميم التعويضات العائلية؛

__ 16 مليار درهم لتوسيع قاعدة المنخرطين؛

__1 مليار درهم لتعميم الولوج للتعويضات على فقدان الشغل.

إلا أن هذا التحقق يبقى مرتبطا بمدى التزام الدولة بضمان وديمومة تخصيص الموارد المالية وغير المالية على الصعيد الوطني، مما يبقي تنزيله رهينا بالتوازنات المكرواقتصادية، والمرتبط أيضا بالخيارات السياسية للدولة ولتصورها لنموذجها التنموي، كما أن تنزيل هذا الورش الإصلاحي الكبير كما تسميه الدولة يتطلب إعادة مراجعة العديد من النصوص التشريعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وبالمنظومة الصحية ككل (القانون رقم 00.65 المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية) الذي يصب في عمق هذا الإصلاح.

ولأجرأته وآليات إعماله عمدت الدولة إلى وضع السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد ضمن منظومة رقمية تعمل الدولة على توسيعها لتوفير قاعدة معطيات شخصية وأسرية تحدد بها المساهمين والمشتركين والفئات التي هي في وضعية هشاشة عن طريق تنقيط الأسر والأفراد من خلال تحديد كلفة المعيشة عبر التنقيط الاجتماعي من خلال السجل الاجتماعي الموحد الذي تشرف عليه وزارة الداخلية.

ولهذه الغاية تم التخلي عن نظام المساعد الطبية (RAMED) الذي كان معمولا به سابقا نتيجة العيوب التي شابته، لأنه كان يعتمد نظام التصريح لتقدير الدخل الاجتماعي ومستوى العيش، لذلك اعتمدت الدولة السجلين المذكورين يتم عبرهما تحديد وتمويل الحماية الاجتماعية حيث تصل كلفة هذا البرنامج 51 مليار درهم، 28 مليار تتحدد عبر آلية الاشتراك من طرف الذين لهم القدرة على الأداء و23 مليار يتم تحصيلها في إطار تضامني كما تم ذكره مسبقا.

وفي المرحلة التالية المتعلقة بتأهيل العرض الصحي ويشمل إحداث المسار الطبي أي رقمنة النظام الصحي وتوفير سجل طبي لكل مواطن يحدد من خلاله مساره الصحي؛ ثم تأهيل المراكز الاستشفائية القائمة حاليا ومراكز الرعاية الصحية(المستوصفات) وإحداث ثلاث كليات طبية بكل من جهة الراشدية وجهة كلميم وجهة بني ملال. والغاية منها مضاعفة الموارد البشرية الطبية والتكوين وتوسيع العرض الصحي في إطار تحقيق التوازن المجالي. ولتغطية النقص في البنى التحتية الصحية فتحت الدولة الاستثمار في المجال الصحي وأيضا فتحت المجال لاستقطاب وتسهيل الولوج النظام الصحي للعمالة الخارجية.

إن فرضية هذه المنظومة الشاملة للحماية الاجتماعية تبقى غير مناسبة من حيث التطبيق في الدول المتخلفة لأنها موضوعة على مقاس دولة الرفاه وبالتالي فإن تحديات كبيرة تعيق تحقيقها والمتمثلة في طبيعة الاقتصاد المغربي المتسم بكونه اقتصادا ضعيفا وغير صناعي وتبعي وهش، يخضع للتقلبات الاقتصادية العالمية إضافة إلى التضخم وارتفاع تكلفة المعيشة والبطالة واتساع قاعدة الفقر، بالإضافة إلى معيقات أخرى أساسية كتخلف التعليم والصحة والسكن. وعلى المستوى السياسي بشكل انعدام الديمقراطية وهيمنة الدولة على الوضع السياسي وإقصاء الأحزاب والبرامج السياسية، مما يجعل السقف السياسي الوطني يتحرك تحت سقف البرامج النيوليبيرالية يجعل منه معبئا ومنشطا لهذه البرامج وبالتالي سيادة برنامج نموذجي مفروض من لدن المؤسسات المالية الخارجية.

إن فرضية هذه المنظومة الشاملة للحماية الاجتماعية تبقى غير مناسبة من حيث التطبيق في الدول المتخلفة لأنها موضوعة على مقاس دولة الرفاه وبالتالي فإن تحديات كبيرة تعيق تحقيقها والمتمثلة في طبيعة الاقتصاد المغربي المتسم بكونه اقتصادا ضعيفا وغير صناعي وتبعي وهش

من أجل المساواة بالتمتع بالحق في الصحة
أية بدائل للوضع الراهن؟

إ.ج

أي كيان تنظيمي للدولة والمجتمع الحديث لا يمكنه أن يعيش ويستمر بشكل محترم بدون ركائز أساسية وهي: تعليم المجتمع تعليما جيدا، وضمان حقوقه الصحية كاملة كحقوق تضمنها وتحمي الاستفادة من خدماتها الدولة مجانا ، وإقامة ركائز العدل القانوني والعدالة الاجتماعية ،والإحساس بالاحترام المادي الملموس لحقوق الإنسان الكونية في شموليتها.هذه القواعد الدنيا التي أجمع عليها عقل العمران البشري المتقدم على أنها المداخل الأساسية لتصنيف الدول بين دول تحترم الإنسان وحقوقه بدون تمييز، وتعطي قيمة لوجوده ولمفهوم المواطنة، وبين دول تتموقع في سلم متخلف عن هذه المعايير مما يفقدها مواصفات الدولة المؤسساتية الديمقراطية، ويجعلها تخضع بشكل متوحش لاختيارات وتوجهات سياسية لطبقة سائدة ولأوليغارشية حاكمة تبعية موغلة في الجشع ، وتعتبر الحقوق الأساسية للطبقات الشعبية عبئا ثقيلا وآخر اهتماماتها، وخانعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية الإمبريالية التقشفية التي توجه سياسات الدول وتملي عليها وصفات تصفية الخدمة العمومية وتسليعها .

هذه التوجهات هي التي حكمت السياسات الصحية وجعلتها في الحضيض من خلال التقارير والمؤشرات الرسمية نفسها، وتقارير المنظمات غير الحكومية والتحقيقات الصحفية الجادة، والتي يمكن الرجوع إليها لمعرفة الواقع البئيس لقطاع الصحة، والمعاناة الكبيرة لعدد هائل من السكان المقصيين بهذا الشكل أو ذلك من الولوج أو الولوج الجيد إلى الخدمات الصحية. هذا الاقصاء الذي يجب تخيل/ حساب عدد ضحاياه ممن توفوا أو حصلوا على إعاقة جزئية أو دائمة بسبب غياب أو نقص الخدمة الصحية، أو تأخرها، أو غياب جودتها ،أو بعدها عن مكان السكن ، أو لعدم وجود التجهيزات أو تعطلها أو تأخير مواعيد العلاج والفحص والإغاثة والاسعاف إلخ ... فإذا أخذنا مثلا الخصاص في الصحة من الأطر الطبية وغير الطبية الذي يقدر بحوالي 97 ألف إطار، وأسقطنا ذلك على الخدمات الممكن تقديمها لو لم يكن هذا الخصاص قائما، لأدركنا «الجرائم الصحية» والوفيات المتحققة واقعيا(وهو المؤشر الغائب عن مختلف التقارير) بفعل الفشل السياسي البنيوي في قطاع الصحة العمومية.

لقد صنفت مختلف التقارير الصحة بالمغرب في الحضيض بجعلها من الدول الأسوأ في الخدمات الصحية (من طرف مؤشر موقع نومبيو nombeoوغيره من المؤشرات) إلى جانب دول كمصر (87عالميا) والعراق (92 عالميا) والمغرب(90 عالميا) في حين تحتل تونس مثلا المرتبة 68 والجزائر المرتبة 80.

وإذا كانت الدولة تعترف بكون المشاكل البنيوية للقطاع الصحي موروثة عن عقود من السياسات المهملة للقطاع ولغياب «مخطط استراتيجي» و«خريطة صحية» و«ميثاق وطني»و«تغطية شاملة» للصحة العمومية وتكريس للتفاوتات المجالية والطبقية، فإن لا شيء يدل على أن جوهر هذه السياسات في طريق التغيير البنيوي، أولا لطبيعة الاختيارات السياسية الطبقية اللاشعبية ولضعف الحماية والضمانات القانونية للحق في الصحة، وثانيا لسيطرة السياسات اليمينية المتجهة نحو المزيد من الخوصصة وفتح مجال الصحة للاستثمار الخاص المحلي وحتى الأجنبي.

1) الأسباب والمظاهر البنيوية لمعضلة قطاع الصحة ببلادنا :

● غياب الضمانات الحقوقية الدستورية للحق في الصحة فالفصل 31 من دستور 2011يحصر دور الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية في«تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية ...»مما يضعف ضمانات الحق في الصحة من طرف «أعلى قانون» في البلد.

● نهج سياسات طبقية لبيرالية متوحشة تبعية لا شعبية تنعكس في الميزانيات المخصصة للقطاع الجد ضعيفة حيث لا تتعدى 6% من ميزانية التسيير، وكل زيادة فيها هي لخدمة مشاريع خوصصة القطاع أساسا. فنهج سياسة «الشراكة» مع القطاع الخاص تنتهي دائما بتفويت البنيات والمستشفيات العمومية للقطاع الخاص بعد تأهيلها بالمال العمومي (الزيادة في ميزانية 2024 لقطاع الصحة بنسبة 9.1 %كانت لتأهيل البنيات الاستشفائية وتفويتها)، وهي لا تستجيب لحاجيات الحقوق الصحية للمواطنين ولا لمعايير منظمة الصحة العالمية (التي لا يجب أن تقل عن معدل 12%من ميزانية الدولة)، كما لا تستجيب لتأمين النهوض بالوضع الاجتماعي للعاملين في قطاع الصحة (أطباء – ممرضين – موارد بشرية مختلفة...) مما يؤدي إلى الهجرة المضطردة للأطر الطبية بسبب غياب الظروف المهنية للعمل ، أو الاضطرار لخوض الإضرابات لتحسينها في هذا القطاع الحساس جدا بالنسبة لصحة وحياة المواطنين.

● الخصاص الكبير في الأطباء وفي الأطر والاعوان الطبيين (أقل من 0.73 طبيب لكل 1000نسمة في حين منظمة الصحة العالمية تحدد المعدل الأدنى في 4.45 طبيب لكل 1000 نسمة، ويزداد هذا تفاقما كلما تحدثنا عن نوعية التطبيب ونوعية التجهيزات والبنيات. فالمغرب يحتاج حسب التصريحات الرسمية إلى 25 سنة لتدارك العجز في الميدان الصحي إذا تم تنفيذ المخططات الصحية، واعتماد نفس الشروط والإمكانات المتاحة حاليا من أجل تدارك العجز الكمي والنوعي للخصاص في مهنيي الصحة (أزيد من 97 ألف من الأطر الطبية وغير الطبية).

وضعية الأطر الطبية بالمغرب 2022:	
الدولة:	عدد الأطباء لكل 100 ألف مواطن:
ألمانيا:	هناك 410 أطباء.
البرتغال:	هناك 440 طبيبا.
فرنسا:	هناك 310 أطباء.
المغرب:	فقد خصصت الدولة فقط 7,3 أطباء.

● جدول مقارنة النفقات السنوية لكل مواطن على الصحة في السنة.

النفقات الصحية لكل مواطن في السنة:	
الدولة:	الكلفة بالدولار:
المغرب:	230 دولارا للفرد
تونس:	500 دولار للفرد
الجزائر:	400 دولار للفرد
بينما توصي منظمة الصحة العالمية بألا يقل الإنفاق على الصحة 12 في المائة.	

(المرجع: كتاب المغرب في أرقام لسنة 2023)

● عدم احترام المعايير المطلوبة ل"منظمة الصحة العالمية" في جودة القطاع الصحي وفوضى المؤسسات الاستشفائية من حيث الخدمات التي في غالبيتها لا تتوفر على عدد الأسرة الكافية، حيث الطاقة الاستيعابية السريرية لا تتعدى معدل 1.1 سرير لكل 1000، ولا على المصالح الحيوية ولا العدد الكافي من التخصصات الطبية، ولا على التجهيزات الفعالة والتي تكون معطلة في غالب الأحيان.

● شيوع الأخطاء الطبية لأسباب كثيرة، منها قلة المعدات وظروف العمل وضعف الضمانات الحقوقية في القطاع (وغياب الرقابة الجدية على القطاع الخاص والعام)، وضعف مؤشر الرضى العام عن الخدمات الصحية والعجز في تنفيذ المخططات وتفشي الفساد في القطاع الصحي بشكل مهول وغياب "الحكامة" والمراقبة الصارمة والمحاسبة.

● التوزيع غير المتكافئ للأطر الصحية بين المدن الصغيرة والكبيرة وبين المدن والقرى، مما يجعل نقل المرضى يرفع من نسبة المخاطر ومن نسبة الوفيات بسبب ظروف النقل والبعد.

● تحمل الأسر لنسبة كبيرة لتكاليف العلاج تصل إلى 60% من مصاريفه، ولا يزال جزء كبير من الساكنة لا يتوفر على التغطية الصحية الفعلية والجيدة.

● السياسة الدوائية هاجسها الربح السريع وغلاء الأدوية بالمقارنة مع دول أخرى قريبة، ومع القدرة الشرائية للمواطنين واعتبار الدواء سوقا لإغناء البورجوازية الجشعة المستثمرة في القطاع.

● غياب خريطة صحية تحقق العدالة المناطقية بين المدن الكبرى والصغرى وبين القوى والمدن، وتوفر الخدمات الصحية للقرب من بنيات وأطر وأدوية وتجهيزات جيدة وأطر كافية.

● ضعف مؤشر تنفيذ المخططات الحكومية نتيجة غياب الحكامة وسيادة البيروقراطية الإدارية، وكل الاجراءات الترقيعية تظل مجرد «إعلان نوايا» تضيع وسط الفساد وغياب المحاسبة والإفلات من العقاب.

● غياب استراتيجية واضحة للطب الوقائي والطب الاستعجالي والتربية الصحية، وغياب شبه كلي للإعلام الصحي المفيد، وضعف البحث العلمي في القطاع الصحي...

هذه بعض المؤشرات التي تدل على أن النظام الصحي في المغرب يسير من أزمة إلى أخرى نتيجة التخبط السياسي والاختيارات الطبقية المرتهنة بتوصيات المؤسسات المالية الدولية التقشفية ورهن القطاع للخواص.

2) هل من بدائل ممكنة؟

● إن صحة المواطنين لا تنتظر تغيير الحكومات والأنظمة، فهي حاجة حيوية للحياة وحق مقدس لكل إنسان يتطلب التدخل الفوري والسريع، ولهذا فإن الأعطاب البنيوية للقطاع الصحي هي تعبير عن سياسات لا شعبية أهملت وتهمل صحة المواطنين الكادحين بالخصوص، وتجعلها خاضعة للتسليع والتجارة وبعيدة كل البعد عن الأمان الصحي مما يؤدي إلى وفيات كثيرة بسبب عدم القدرة على الولوج لقطاع الصحة، وهي سياسات في حاجة إلى سياسات مضادة وبديلة وإلى ضرورة اضطلاع القوى التقدمية أحزابا وتنظيمات من مكونات المجتمع المدني بدورها للدفاع عن الحق في الصحة واعتباره أولى الأولويات.

● يمكن إعطاء وصفات وتجميع مقترحات لإصلاح حقيقي لقطاع الصحة أو غيره من القطاعات الاستراتيجية لخدمة الشعب، لكن ذلك سيكون بدون جدوى بدون تغيير في طبيعة النظام السياسي الذي يجعل الحكومة بدون سلطة حقيقية للتنفيذ، ويجعل الحاكمين فوق المحاسبة والإفلات من العقاب قاعدة لذوي النفوذ والمال والقضاء عاجز عن الذهاب بعيدا في متابعة الفساد الكبير.

فبدون قلب المعادلة السائدة في النظام السياسي الحالي والتي تجعل «المواطن عبدا ضريبيا للدولة» وليس «الدولة في خدمة المواطنين» وبدون الضرب بيد من حديد على الفساد المستشري في القطاع، وبدون رفع الحصار عن القوى التقدمية التي هي صمام الأمان ضد سياسة الخوصصة والتسليع لقطاع استراتيجي وحيوي سيبقى الوضع على حاله إن لم يزدد تدهورا.

● إن توفر الضمانات الحقوقية والتشريعية للحق في الصحة تعتبر مداخل أساسية لحماية الحق في الصحة للجميع، وتحقيق استقلالية السياسة الوطنية للصحة عن المؤسسات المالية الدولية وتطوير البحث العلمي المستقل والصناعة الدوائية الوطنية وجعلها في خدمة صحة الشعب وليس جيوب الاستثمار الرأسمالي الجشع المحلي والأجنبي.

● كما أن سياسة الخوصصة تعتبر الوبال رقم واحد الذي يهدد الحق في الصحة، ولا تزال سياسة الدولة مستمرة في «الشراكة» مع القطاع الخاص التي نعرف مآلاتها في تفويت تجهيزات الدولة ومستشفياتها له بعد تأهيلها بالمال العمومي. فبدون التخلي عن استراتيجيات الخوصصة ستظل الصحة العمومية تعاني بنيويا وستبقى الدولة بدون استراتيجية صحية تضمن الحقوق الصحية لأغلبية الشعب.

● من المداخل أيضا ضرورة جعل المؤسسات الاستشفائية عبارة عن مراكز عالية الجودة متعددة المرافق والتخصصات تتوفر على مختبرات وتجهيزات وآليات رقمية وتجهيزات حديثة تقدم خدماتها بالسرعة المطلوبة للساكنة طيلة الأسبوع على مدار الساعة بدون انقطاع.

● إن غياب الرقابة الديمقراطية على الخطط والاستراتيجيات السياسية في القطاع الصحي ستجعله دائما مستباحا لكل أنواع التجاوزات والفساد البنيوي.

الصحة العمومية: أي تغطية صحية في ظل رفع شعار الدولة الاجتماعية

محمد شويا

يزعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن المغرب يعتبر الحماية الاجتماعية جزءا من منظومة حقوق الإنسان، وأنها تتماشى والمعايير الدولية للحماية الاجتماعية بما فيها المرجعيات الأخيرة لمنظمة العمل الدولية L'OIT ، بالخصوص التوصية الصادرة عنها رقم 202/2012 وأهداف الأمم المتحدة في برنامج التنمية المستدامة... ويعرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي CESE الحماية الاجتماعية أنها مجموع الإمكانيات التأمينية والتضامنية لأجل ضمان الحماية والرعاية الاجتماعية لكل الفئات المساهمة وغير المساهمة العلاجات والدخل طيلة الحياة...

في هذه الورقة سنحاول معالجة واقع الحماية الاجتماعية في بلدنا من خلال تحليل السياسات والاختيارات الرسمية للحكومات المتعاقبة سواء أثناء خضوع المغرب لسياسات التقويم الهيكلي منذ بدايات ثمانينيات القرن الماضي 1983، وصولا إلى مرحلة الهجوم النيوليبرالي المتوحش في ظل شعارات الدولة الاجتماعية من خلال محورين أساسيين..

1- السياسات العمومية واختيارات الدولة في المجال الاجتماعي في ظل سياسات التقويم الهيكلي والهجوم النيوليبرالي المتوحش أواخر القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة؛

2- واقع الضمانات القانونية والمؤسساتية والمالية للحماية الاجتماعية في بلدنا بين المعايير الوطنية والدولية؛

1-السياسات العمومية واختيارات الدولة في الميدان الاجتماعي من التقويم الهيكلي الى الهجوم النيوليبرالي المتوحش:

+ إرساء النظام التبعي وفرض سياسة التقويم الهيكلي:

أ- إرساء النظام التبعي والحماية الاجتماعية:

بعد إرساء قواعد وبنيات النظام التبعي عقب الاستقلال الشكلي الذي ربط مقدرات وإمكانيات البلد بمصالح الرأسمال العالمي خصوصا الفرنسي. وبعد الإطاحة بالحكومة الوطنية للراحل عبد ابراهيم التي بنت اللبنات الأولى للقطاع العام لضمان التحرر الاقتصادي والاجتماعي أيضا عبر إحداث صناديق وطنية لضمان حد أدنى من الخدمات الاجتماعية كإحداث الصندوق المغربي للتقاعد لفائدة موظفي الدولة، وأيضا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 1961 والنظام التعاضدي لفائدة الموظفين والعمال في القطاع الخاص.. قلت الانقلاب على الحكومة الوطنية لفائدة التحالف الطبقي السائد قيد التشكل المكون من الملاكين الكبار والضباط وموظفي الإدارة الذين كانوا يشتغلون في المؤسسات والبنيات والبرامج الاستعمارية وأعيان البوادي المتخلفين من بقايا النظام القايدي، وسياسات ما سمي بالإصلاح الزراعي وبرنامج السقي في الزراعات التصديرية وأراضي المعمرين الجدد، ثم سياسة المغربة التي مكنت بعض الشرائح الاجتماعية من قاعدة المخزن المدينية من المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وبعد انخفاض أثمان المواد المعدنية الخامة في الأسواق الدولية التي كانت تصدر في إطار قسمة العمل الدولية تحت العلاقات الاستعمارية الجديدة وانهيار الميزان التجاري في إطار التبادل اللامتكافئ، مما أدى الى ارتفاع المديونية. خرج المغرب منهكا اقتصاديا وماليا وسياسيا منها نتيجة فرض حالة الاستثناء وتمرير الدساتير الممنوحة وحملات القمع الأسود ضد الحركة الماركسية اللينينية المغربية، وضد ما تبقى من الجناح التقدمي للحركة الاتحادية. خرج المغرب مستنزفا ومفلسا إضافة الى الجفاف القاسي سنة 1981؛ خرجت الجماهير الشعبية في انتفاضة عارمة بالبيضاء في 20 يونيو 1981، تلتها انتفاضة أخرى في يناير 1984 في ظل هذه الظروف تدخل البنك العالمي من أجل مساعدة الدولة على الوفاء بأداء ديونها وتكريس تبعيتها.

ب- الحماية الاجتماعية في ظل فرض سياسة التقويم الهيكلي 1983-1995:

استهدف التقويم الهيكلي إعادة بناء الاقتصاد الوطني بما يستجيب لمصالح الرأسمال العالمي ووكلائه المحليين من خلال:

- فتح السوق الوطنية امام الواردات وتكثيف الصادرات في إطار القسمة العالمية للعمل؛
- برنامج الخوصصة حيث بيعت الشركات والمؤسسات العمومية بدرهم رمزي جنت منها الحكومة 3 مليار درهم وكانت تتوقع 11 مليار درهم؛
- التحكم في الإنفاق العام بالخصوص تقليص ميزانيات الخدمات العمومية الصحة والتعليم والسكن والتوظيف والشغل؛
- تحرير الأسعار؛
- - تخفيض قيمة الدرهم؛
- الرفع من الضرائب على المقاولات الصغرى والمتوسطة وعلى الاجور واقتطاعات صناديق التقاعد والنظام التعاضدي؛
- ومن أبرز المجموعات التي استفادت من برنامج الخوصصة: La SNI- L'ODI -La BNDE -CDG

ج- التقويم الهيكلي والعلاقات الاجتماعية وتقويض نظام الحماية على ضعفه:

*التقويم الهيكلي والشغل:

كانت هناك انعكاسات خطيرة للتقويم الهيكلي على عالم الشغل، حيث ارتفع معدل البطالة حسب البحث الذي جري في الوسط الحضري على السكان النشطين فوق 15 سنة 3،4 مليون نشيط، بلغ عدد العاطلين 476123 عاطل يعني 13،9% سنة 1988 و16،3% سنة 1989.. أما في الوسط القروي فالساكنة النشيطة فوق 15 سنة عددها 4،8 مليون نسمة بلغ فيه عدد العاطلين 1188906أي 30% من الساكنة النشيطة. هذه المعدلات المرتفعة ستؤدي الى أزمات أخرى كالهجرة القروية وانتشار أحياء الصفيح وتفشي القطاع الاقتصادي غير المهيكل..

* التقويم الهيكلي والاجور:

× تضمن برنامج التقويم الهيكلي حول السياسة الأجرية 94 إجراء تقويميا من طرف FMI بين 1984/1987 ثلاث سنوات 59 إجراء أي 63% تستهدف تقليص الأجور وذلك للتحكم في الاستهلاك الداخلي الذي له انعكاس على الواردات والأسعار مما يفاقم عدم توازن ميزان الأداءات، ثم تقليص الأجور يقوي التنافسية ويحلب مزيدا من الاستثمار.. في المغرب توقع البنك الدولي تقليص ارتفاع كتلة الأجور إلى الصفر.. الأجور تأثرت كذلك بتخفيض قيمة الدرهم والإنفاق العمومي وبتحرير الأسعار..

×× التقويم الهيكلي والعلاقات الاجتماعية:

× التقويم الهيكلي أضر كثيرا ليس فقط بالفقراء بل أثر على الطبقة البورجوازية الوطنية الشرائح العليا الطبقة المتوسطة حيث أن السياسات التقويمية خلقت أجواء سياسية واجتماعية فيها كثير من الشك وعدم الاستقرار، مما أضر بالولاءات للدولة من طرف شرائح واسعة من قاعدتها الاجتماعية سواء من البورجوازية أو من الأطر العليا في الإدارة والشركات والمقاولات، أو من الفقراء الذين انتفضوا بشكل قوي في 20 يونيو 1981 ثم يناير 1984 ثم 14 دجنبر 1990..

+ الهجوم النيوليبرالي المتوحش على القوانين المؤطرة للشغل والتوظيف والخدمات الاجتماعية وأنظمة الحماية الاجتماعية:

أ- تفكيك قوانين الشغل والتوظيف واضعاف الضمانات الدستورية والقانونية:

بدأ تفكيك قوانين الشغل بتمرير مدونة الشغل التراجعية والرجعية والتي اعتمدت إجراءات المرونة والالتفاف على استقرار الشغل والأجر والحقوق الديمقراطية العمال كالإضراب وتجريمه الفصل 288 من القانون الجنائي وساعات العمل والتمييز بين القطاعات في الحد الأدنى للأجر بين القطاعات الصناعية والفلاحية والخدماتية، وحسب النوع النساء والرجال وتشغيل الأطفال 15 سنة؛ كما تم إضعاف الحماية الدستورية للحق في الشغل والصحة والتعليم والسكن من خلال الفصل 31 من الدستور الممنوح 2011.

وبعد ضعف حركة 20 فبراير، انقلبت الحكومات المتعاقبة على الحوار الاجتماعي المركزي ليوم 26 أبريل 2011 والذي فرضته حركة 20 فبراير المجيدة، كما تمكن بنكيران من فرض الحظر العملي على الحق في الإضراب بمرسوم الأجر مقابل العمل، ثم إلغاء نظام الترقي بالشواهد وفصل التكوين عن التوظيف، تمهيدا لتمرير التعاقد؛ وأخير تعميم التعاقد على كل موظفي الدولة تحت غطاء التوظيف الجهوي علما أن تغيير نظام الأكاديميات من مصالح خارجية للوزارة إلى نظام المؤسسات العمومية أيضا، الأمر بالصرف أصبح هو أن مدير الأكاديمية يوقع باسمه إلى جانب توقيع الخازن العام عوض الوزارات، كما تم تمرير أنظمة أساسية تجعل كل الموظفين خارج الوظيفة العمومية والخدمة العمومية .. كما تم إصدار القانون الإطار 51/17 الذي يلغي المجانية في التعليم التأهيلي والعالي لمزيد من الخوصصة.

ب- واقع الآليات المؤسساتية للحماية الاجتماعية:

×تقليص الاستثمار العمومي في البنيات والفضاءات الموكول القيام بأدوار الحماية الاجتماعية من مستشفيات ودور المسنين وفضاءات الترفيه وحماية الأشخاص المعاقين والمهمشين والأرامل والأيتام والنساء في الأوضاع الصعبة والتعليم تآكل البنيات القائمة..

× قلة الأطر والموارد البشرية من رجال ونساء الصحة أطباء وممرضين وتقنيين والأطر شبه الطبية والتجهيزات والصيانة، بل إن الدولة ومنذ 2019 وهي تقوم ببيع المستشفيات الجامعية والجهوية والإقليمية والمستوصفات وقاعات الولادة إما للمؤسسات العمومية أو إلى الخواص، ثم إعادة كرائها منهم لمدة 99 سنة دون أداء مستحقات الكراء للمؤسسات العمومية والصناديق وصندوق الإيداع والتدبير مثلا، الذي باعت له المستشفيات الجامعة كلها مقابل 6، مليار درهم مأخوذة من الصندوق المغربي للتقاعد الذي هو على وشك الإفلاس على حد زعم الحكومة ..

× × صعوبة التمويل: الدولة تجد صعوبة ليس فقط في الاستثمار لفائدة الحماية الاجتماعية، بل لا تؤدي ما بذمتها كمشغل لصناديق التقاعد، مثلا لم تؤدي مساهماتها في صناديق التقاعد خصوصا الصندوق المغربي للتقاعد CMR منذ ستينيات القرن الماضي باستثناء فترة عبد الرحمن اليوسفي 11 مليار درهم عندما كان وزيرا أول.. الحكومة لا تؤدي مقابل كراء المستشفيات الجامعية منذ 2019 إلى اليوم، بل إن المستشفيات الجامعية لا زالت دائنة للحكومة وتنتظر 25 مليار درهم بذمة الحكومة لقاء الخدمات العلاجية والطبية التي قدمتها للمستفيدين من نظام راميد منذ بدايته إلى أن تم الغاؤه وفي الحقيقة فشله نتيجة لمشكل التمويل.

× × غياب الحكامة: هناك مشكل في العدالة المجالية لانتشار مؤسسات الحماية الاجتماعية، حيث أن أغلب المؤسسات والأطر تتركز في محور القنيطرة الدار البيضاء أو على أكبر تقدير فاس طنجة البيضاء.. كما أن هناك الفساد المستشري، حيث أن 17، % من الموارد البشرية هي العاملة فعلا، إضافة إلى تردي أوضاعها المادية والاجتماعية.. هناك أيضا الفساد في الصفقات وتبديد الأموال والتجهيزات والأدوية والإطعام والصيانة..

× تعتبر التعاضديات مجالا للريع النقابي والسياسي والفساد المالي، وهناك تقارير المجلس الأعلى للحسابات ومفتشيات الداخلية والمالية، أيضا غياب المحاسبة والإفلات من العقاب.

2- واقع الضمانات القانونية والمؤسساتية والمالية للحماية الاجتماعية بين المعايير الوطنية والدولية:

+ المعايير الدولية والوطنية للحماية الاجتماعية بالمغرب:

1- مفهوم الحماية الاجتماعية ومرجعياتها في القانون الدولي للحقوق الشغلية:

- في المفهوم: الحماية الاجتماعية هي حق إنساني يستجيب لحاجات عامة للحماية من بعض الآفات في الحياة والخصاص الاجتماعي. وأنظمة الحماية الاجتماعية تسمح بضمان حماية الدخل Revenu وحفظ الصحة، أيضا تعمل على توقع وتقليص الفقر واللامساواة وتوفر إمكانات الإدماج الاجتماعي والكرامة الإنسانية بالمقابل النقدي أو العيني، والذي ييسر الولوج إلى العلاجات الطبية والخدمات الصحية، وأيضا تأمين الدخل طيلة حياة الإنسان في حالة المرض والعطالة وحوادث الشغل والامراض المهنية والولادة والمسؤولية العائلية والزمانة وفقدان الإعانة والدعم العائلي وخلال التقاعد طيلة الشيخوخة.. ولهذه الأسباب فإن أنظمة الحماية الاجتماعية هي استثمار مهم في حياة أفضل للعاملين وكل المجتمع، وتسهل الولوج للتعليم والتكوين المهني والغذاء المادي والجيد وخدمات أخرى أساسية مضمونة بسياسات أخرى تحسن الإنتاجية والقابلية للعمل، وتساهم في التقدم الاقتصادي. لأجل المقاولات والمقاولين فإن الحماية الاجتماعية تساعد على ضمان يد عاملة مستقرة وقابلة للتأقلم مع التغيرات وتوفر الانسجام الاجتماعي والسلم الاجتماعي ومجتمعات دامجة وعولمة عادلة وتحمي حياة مقبولة للجميع دون تمييز..

- في المرجعية: منظمة العمل الدولية (L'OIT)

- تعني المرجعية الصكوك الصادرة عن المنظمات الدولية على راسها L'OIT ، ومن هذه الصكوك ذات الصلة بالحماية الاجتماعية المعاهدة رقم 102 المتعلقة بالمعايير الحد الادنى للحماية الاجتماعية 1952 وقع عليها المغرب، معاهدة تدقق الحد الأدنى لمستوى الحماية الاجتماعية وضمانات منحها أيضا المجالات التسع الرئيسية التي تبين أن هناك فعلا خدمات الحماية الاجتماعية مضمونة وهي العلاجات والتعويضات عن المرض، وتعويض البطالة والشيخوخة، والتعويض عن حوادث الشغل، وتعويض العجز والزمانة، والأمراض المهنية والتعويض عن الولادة والمسؤولية العائلية. وتعطي منظمة العمل الدولية بعض التسهيلات للانضمام للمعاهدة مثلا ضمان على الأقل ثلاثة مجالات للحماية على أن يتم استكمال باقي الالتزامات الواردة في الوثيقة أيضا تسهل على الدول التي لا تتوفر على امكانات وتجهيزات وتمويلات للحماية...

- ثم هناك التوصية رقم 202 الخاصة بصكوك الحماية الاجتماعية 2012، هذه التوصية recommandation تعطي توجيهات لإعمال وصيانة المعاهدات في إطار برامج واستراتيجيات وطنية لتقديم خدمات من مستوى أفضل لأوسع المواطنين والمواطنات..

ثم المعاهدة رقم 118 التي تخص المساواة في المعالجة 1982 ثم المعاهدة رقم 157 وهي معاهدة تهم الحقوق المتعلقة بالحماية الاجتماعية 1982 وهي تخص العمال المهاجرين وأسرهم بضمان تمتعهم بحقوقهم في بلدانهم الأصلية..

وهناك آليات وضمانات أخرى جاءت لاحقا لضمان حماية اجتماعية أفضل متعلقة بالعلاجات الطبية منها العلاجات الوقائية والفحص بالمنزل أطباء وممرضين والتزود بالأدوية والمواد الطبية من الصيدليات والاستضافة بالمصحات في حالة الضرورة ... ثم التعويض عن المرض والبطالة والشيخوخة.. وحوادث الشغل والأمراض المهنية والولادة والتحمل العائلي وغيرها من الملحقات والبرطوكولات.

ب- المعايير الوطنية القانونية والمؤسساتية والمالية للحماية الاجتماعية:

يتبنى المغرب نفس مفهوم الحماية القانونية الموجود في الوثائق الدولية حسب شهادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وهو مؤسسة دستورية ذات طابع استشاري.

وعلى مستوى التشريع فالمغرب لازال يماطل في توقيع باقي الوثائق الدولية التي تضمن الحماية الاجتماعية أو الحقوق المترتبة عنها رغم أن الدستور الممنوح يعترف في ديباجته préambule بسمو المواثيق الدولية عن التشريع الوطني، ولا ينطبق هذا على الدستور فقط حيث أن الحماية الدستورية ضعيفة للحماية الاجتماعية، والحقوق المرتبطة بها والمترتبة عنها مثلا هناك التمييز بين الجنسين وبين القطاعات وهناك قيود قانونية تكبل الاستفادة من العلاجات والمعاش والتعويض عن البطالة والحوادث الشغلية والأمراض المهنية، بل هناك في القانون المغربي قوانين تعاقب بواسطة الحرمان من الحماية الاجتماعية كالعزل من العمل مع الحرمان من التقاعد أيضا خضر الإضراب باستعمال إيقاف الأجر أو الاقتطاع منه ...

وعلى العموم الترسانة القانونية الضامنة للحماية الاجتماعية إما قليلة أو تعرف تراجعات كمدونة الشغل وقانون المنجمي وأنظمة التقاعد والقوانين المتعلقة بالتعاضديات والمؤسسات الاجتماعية والأدوية..

كما أن المغرب لم يوقع على كل وثائق المنظومة الدولية ويتحفظ على بعضها رغم انضمامه لها، كما أنه يتلكأ في ملائمة تشريعه الوطني مع الوثائق الدولية..

ولازالت الاليات الوطنية المؤسساتية دون المعايير الدولية من حيث الكمية والنوعية..

أيضا مشكل الحكامة خصوصا مبادئ احترام وسيادة القانون والمحاسبة والنجاعة والعقلانية في التسيير والتدبير والإشراك والمردودية في العمل والخدمات. ولازال الفساد ينخر منظومة الحماية الاجتماعية..

+الحماية الاجتماعية بالمغرب في أرقام ونسب:

-الخدمات الصحية: لدينا 6 مستشفيات جامعية.

155- مستشفى عمومي مجموع الأسرة بها 22075 يعني سرير واحد لكل ألف الجزائر 3،5 لكل ألف تونس 2،2 في الألف واليابان 14 لكل ألف هي الأولى عالميا؛

- لدينا 2792 مستوصف تضاعف العدد خلال 20 سنة؛

- 30 ألف طبيب وطبيبة بين القطاع الخاص والعام نصفهم طب عام ونصف متخصصون كل طبيب 1000 مريض؛

- - الممرضون والتقنيون والأطر شبه الطبية 35 ألف عدد 1،091 لكل ألف مواطن؛

- - توزيع رجال ونساء الصحة مجاليا غير عادل 25% يتمركزون بين البيضاء والقنيطرة

- - المعايير الدولية للإنفاق على الصحة العمومية 12% من الميزانية سنويا القانون المالي لسنة 2023 خصص 22 مليار درهم اي 5،7% من الميزانية العامة سنة 2024 تم رفعها الى 28 مليار درهم اي 6،4%. الجزائر 7،8% تونس 8،2%

- المعدل العلمي لإنفاق الاسر على العلاجات أقل من 20% سنويا المغرب معدل مرتفع 65% يرجع السبب الى إلغاء المجانية غلاء أسعار الأدوية ثم عوامل الفساد المستشري في القطاع العام والخاص؛

- × مؤشر التنمية البشرية العالمي المغرب يحتل المرتبة 120.. المؤشر العالمي تركيبي فيه مؤشر الدخل الفردي وتعليم الكبار وأمل الحياة؛

- الهدر المدرسي يبلغ سنويا 345 ألف منقطع ومنقطعة أغليهم بنات ومستوى إعدادي؛

- - المغرب من بين اسوأ 73 منظومة تعليمية في العالم؛

- × تلامذة المغرب من بين 21 دولة غير قادرون على التحكم في الحد الأدنى للقواعد العلمية في الرياضيات والحساب والفيزياء وعلوم الحياة والأرض؛

- -من 50 دولة إفريقية يحتل تلامذة المغرب الرتبة 48 في المؤشر الهولندي للتحكم في القراءة بعد فقط مصر وجنوب افريقيا؛

- - يحتل المغرب عالميا المرتبة 135 في المساواة بين الجنسين؛

- يحتل المغرب المرتبة 148 في حرية الصحافة؛

- - يحتل المغرب مراتب متأخرة في سلم الفساد.

المرأة العاملة بالقطاع الزراعي بإقليم اشتوكة أيت باها

شهادات حية تفضح تدهور أوضاعها الصحية

إنجاز: الحسن العميمي

تتعدد أوجه الاستغلال الرأسمالي الذي تتعرض له الطبقة العاملة في مختلف مواقع الانتاج عامة، وتتفاقم في القطاع الزراعي خاصة، نتيجة ظروف الاشتغال وطبيعة الأعمال التي ينجزها العمال والعاملات في غياب توفر شروط الصحة والسلامة، سواء في الضيعات الفلاحية أو في محطات التلفيف أو مستنبتات الشتائل أو مختبرات إنتاج فسائل الاشجار، مما ينتج عنه مضاعفات وتأثيرات خطيرة تنعكس على صحة العمال والعاملات ويتسبب في إصابتهم بأمراض مختلفة من قبيل أمراض الحساسية و الأمراض الجلدية وأمراض القلب والشرايين والسياتيك والروماتيزم والسرطانات وغيرها. ومن خلال ما توفر لدينا من معطيات، تعتبر المرأة العاملة أكثر عرضة للأمراض المهنية نتيجة الاستغلال المكثف الذي تتعرض له. ولتسليط الضوء على هذا الموضوع تم إجراء مجموعة من الاستجوابات والاستماع لشهادات حية لعينات تم اختارها بشكل عشوائي لعاملات بالقطاع الزراعي بمنطقة أشتوكة أيت باها والتي تناولت أوضاع وظروف اشتغالهن وتأثيرات ذلك على صحتهن؛ وقد جاءت على الشكل التالي:

■ الشهادة الأولى: العاملة فتيحة ف. العمر 38 سنة: « حقيقة العاملات واكلين العصا في الصحة اديالهم، أولا في العمل مكينش شرط واحد من شروط الصحة حيث العاملات يمارسن عملهن في ظروف صحية اصعيبة .

أغلب العاملات يعانين من مشكل الحساسية والتهاب المفاصل بسبب حمل الأثقال أكثر، والكلاوي والكثير من الأمراض، لكن الأغلبية، لا تذهب الى المستشفى بسبب سوء المعاملة في المستشفيات المهم الأغلبية تعاني في صمت ويعتمدن في علاجهن على مسكنات من الصيدلية، لأنه لا يعقل أن تذهب إلى المستشفى وأنت في حالة حرجة ويعطوك موعد شهرين على الأقل، إضافة ان الطبيب يطلب منك مثلا السكانير خارج المستشفى ومن الأخير الصحة باشتوكة أيت باها تحت الصفر لأنني انا واحدة من آلاف العاملات»

■ الشهادة الثانية : العاملة خديجة العمر 26 سنة «تعاني العاملات من أمراض على مستوى الجهاز العظمي وخصوصا على مستوى المفاصل و العمود الفقري بسبب حمل الأثقال لأن أغلبية العاملات كيخدمو في سن مبكر وكيضربو تمارة، فالسابق كانت العاملة كتهز الصندوق والخناشي عامرين على اكتافها ولكن دابا شوية مابقاش حمل الأثقال ، ،كنعرف بزاف ديال العاملات عندهم مشاكل في الرجلين والمفاصل ديالهم المعاناة اللي كاينة بزاف هي مللي كتمرض مكتلقى الاستقبال و العلاج المناسب فالسبيطارات ديال الدولة الأطباء قليلون وكايعطوك المواعيد بعيدة بزاف وإلى بغيتي تمشي تعالج في القطاع الخاص خاصك الفلوس بزاف....المهم الله يحفظ وصافي «

■ الشهادة الثالثة: العاملة سعاد غ. العمر 32 سنة مختصة وتقنية في مختبر انتاج فسائل الأشجار المثمرة: «بالنسبة لينا احنا فالخدمة كاين مشكل ديال جوج حوايج الحساسية بالدرجة الاولى حيث كانخدمو في مكان مغلق ديما خدامين تحت لكليما climatiseur كنتنفسو واحد الهواء فيه الرطوبة بزاف و هذا يؤثر على جميع العاملات والمستخدمات كلهم عندهم الحساسية .ثاني مشكل كانعانو منو هو البرودة لأن المكيف يشتغل طيلة وقت العمل و الهواء البارد كيضربنا في الظهر ديالنا وسبق لينا تشكينا أكثر من مرة للمسؤولين ولكن دون نتيجة وهناك مشكل آلام على مستوى الكتفين بسبب كثرة الاشتغال في وضعية الجلوس إضافة الى الروايح المنبعثة من الأوساخ ومن المواد المستعملة في إنتاج الفسائل.

المعاناة أيضا هي مع التطبيب من الحساسية حيث يصعب معالجتها فالأدوية هي مسكنات وحيث لا يمكن العلاج و أنت غادي تعاود ترجع تخدم في نفس المكان إضافة الى أن معالجتها تتطلب مصاريف كثيرة وخاصك تمشي عند اختصاصيين في القطاع الخاص وهذا يتطلب منك مصاريف كثيرة واحنا الاجرة على قد الحال وبالتالي كنمشو غير عند أطباء القطاع العام واحنا عارفين الوضعية كيفاش دايرة في السبيطارات العمومية سير وأجي اليوم وغدا والأيام كضيع ...»

■ الشهادة الرابعة : «اسمي عائشة عاملة بضيعة زراعية لمدة 12 سنة كنعانو فالخدمة من عدة أمراض منها الحساسية وأمراض القلب و آلام الساقين وكنعانو من الريحة ديال الادوية والسموم اللي كايدروها للخضرة كتضرنا في العينين والأنف و الحلقوم ديالنا ، واشحال من مرة كيرشو الدواء على المزروعات واحنا خدامين وسط لاسير، أو مباشرة كيدخلونا الى لاسير بعدما دارو ليه الدواء وشحال من مرة كاتطيح شي عاملة وكتخنق ومللي كايدوها الى السبيطار ما كايناش الرعاية والاهتمام «

من خلال الشهادات الحية لهذه العينة من العاملات الزراعيات يتضح حجم المعاناة والمشاكل الصحية للعاملات بالقطاع الزراعي، والتي يمكن تلخيص في أمراض الحساسية والروماتيزم والامراض المرتبطة بالعظام والمفاصل إضافة الى أمراض السرطان هذا علاوة على الأمراض الباطنية وأمراض الجهاز الهضمي وآلام الرأس (الشقيقة)،و ينضاف إليها الأمراض الجلدية نتيجة العمل بدون ملابس الوقاية من تأثيرات المبيدات و العمل في درجة الحرارة المرتفعة داخل البيوت البلاستيكية أو في المزارع المفتوحة (الهواء الطلق) .كما يسجل غياب أماكن التغذية والمرافق الصحية التي تحترم شروط الصحة والنظافة في أغلب الضيعات ووحدات الانتاج وإن وجدت فهي معدة لتمويه لجن مراقبة الجودة من أجل الحصول على شهادة لتسويق المنتوجات في الاسواق العالمية ، أما صحة العمال والعاملات فهي آخر شيء يتم التفكير فيه.

وانطلاقا مما سبق، فإن هذا الوضع يسائل الدولة المغربية التي تخلت عن ضمان حماية صحة المواطنين والمواطنات عامة والعمال والعاملات خاصة من خلال الخصاص المهول في جهاز طب الشغل وعدم فرض إجراءات صارمة على الباطرونا التي تنتهك الحق في الصحة والسلامة البدنية ومراقبة جودة المنتوجات ونوعية وكمية المبيدات المستعملة في الإنتاج إضافة الى ضرورة توفير الأطباء والأطر بالقدر الكافي و تحسين وتجويد الخدمات الصحية.

إن وضع وظروف اشتغال العاملات والعمال بالقطاع الزراعي وضع مقلق صحيا واقتصاديا، يتجلى ذلك من خلال عدة مؤشرات نرصدها في حالات الوفيات المسجلة بسبب أمراض السرطان والحساسية والقلب والعديد من الحالات التي تعاني من أمراض مزمنة ...كل هذا بفعل جشع الرأسمال الزراعي الذي يراكم الأرباح ويستنزف الخيرات الطبيعية والبشرية. مما يتطلب من القوى المناضلة النقابية والحقوقية والسياسية بذل مجهود أكبر لتأطير الطبقة العاملة وتوعيتها بمصيرها، وفضح ومواجهة جشع الباطرونا وحلفائها.

أزمة النظام العالمي القائم:

في قضايا الاستقطاب وصناعة القرار الدولي، قراءة أولية في بعض أزمات العلاقات الدولية – فلسطين والشرعية الدولية والقانون والقضاء الدوليين ...

الحرب في اوروبا/اوكرانيا البريكس ومسالة القطبية وغياب اليسار العالمي ..

محمد شويا

تقديم عام :

يبدو أن النظام العالمي اليوم أكثر تعقيدا وتصعب قراءته، بل إن تعقيداته وتسارع أحداثه واختلالاته العميقة جعلت قراءته أقل مقارنة مع قراءات النظام الدولي في ظل الحرب الباردة وخلال تسعينيات القرن الماضي، المرحلة التي أعقبت سقوط الاشتراكية المطبقة في الاتحاد السوفياتي سابقا والمعسكر الشرقي عموما ما بعد سقوط جدار برلين 1989 ...

برتراند بادي Bertrand Badie الأكاديمي المخضرم والمختص في العلاقات الدولية في كتابه « لم نعد وحدنا في العالم » Nous ne sommes plus seuls au monde تحدث عن عالم ما بعد الثنائية القطبية le système post-bipolaire الذي انتهى، وما بعد أيضا نظام الأحادية القطبية Unipolaire ، في تحليله يرى أن الولايات المتحدة لم تعد قوة استقطاب وهيمنة وحدها، بل تحولت الى موضوع انتقادات ومواجهة ومنافسة من قبيل تراجعها اقتصاديا أمام تقدم الصين الشعبية، كما أنها لم تعد تسود السياسات الدولية مثال تقلص نفوذها في سوريا أمام روسيا وإيران واليوم في أوكرانيا ووراءها أوروبا ...

حسب برتراند بادي في القراءة النظرية حول خصائص النظام العالمي المترنح اليوم هناك ثلاثة فرضيات :

● بعضهم اليوم أصبح يرى أن العالم المعاصر اليوم عاد من جديد إلى الثنائية القطبية، فبالنظر للطبيعة الاقتصادية للعلاقات الدولية، هناك مواجهة قوية بين الصين والولايات المتحدة وحلفائها. وبالنظر لطبيعة الصراع السياسي في العلاقات الدولية في أوكرانيا وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وتايوان، هناك استقطاب حاد بين الولايات المتحدة وروسيا تطور إلى حرب طاحنة.. هناك اليوم ما يشبه الحرب الباردة في استعمال حق الفيتو باستمرار في صناعة القرار الدولي وفرض المواقف داخل مجلس الأمن والتحالفات لصالح هذا الطرف أو ذاك خصوصا في القضايا الاستراتيجية والنقط الساخنة في العالم.

هذا الاستقطاب الحاد السياسي والاقتصادي والجيوسياسي قد يظهر أن العالم منقسم إلى قطبين، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى بنينة structuration بشكل كافي في الساحة الدولية لكي نجزم بأن هناك ثنائية قطبية جديدة modèle bipolaire...

● البعض الآخر يرى ان النظام العالمي أصبح متعدد الأقطاب monde multipolaire هذه الفرضية تدخل الدول الناشئة والصاعدة في الاعتبار pays émergents والاعتراف المتزايد بها ومنها دول البريكس. (BRICS (Brésil.Russie. Ind.Chine et S.Afriqua

.. إن هذه التجمعات يمكن ان نعتبرها تكتلات صغيرة أو اقطاب صغيرة جاءت نتيجة تفكك النظام الدولي وضعفه؛ فإضافة الى البريكس هناك مجموعة العشرين والاسيان حول الصين ومجموعة السبع او الدول الصناعية بعد طرد روسيا والإكواس في الساحل الإفريقي هذه الاقطاب الصغيرة L'oligopolaire لا تشكل قوة لمواجهة الآخرين بل تقتصر فقط على سياسات التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني..

● وهناك من يرى أن العالم أصبح عالما بلا اقطاب monde Apolaire، ويستند أصحاب هذه الفرضية على أن القوى العالمية لم تعد قادرة على الاستقطاب ولف الدول حولها، بل يجب الاعتراف فقط بتعدد الفاعلين الدوليين..

إن القراءة الأكاديمية المختصة التي تدعي الموضوعية في تحليل النظام العالمي والنظر إليه ليست بريئة في الواقع، فهي مختبرات السياسات العالمية للدول الكبرى لأجل الرأسمال والهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على العالم؛ هذه الأوساط الاكاديمية هي من وضعت برنامج الفوضى الخلاقة، وهي من خططت للحروب في العالم ومن ترسم وتملي السياسات الاقتصادية والاجتماعية عبر المراكز المالية العالمية ...

من منظور ماركسي العالم منقسم اليوم الى قطبين:

قطب القوى الامبريالية والصهيونية والفاشية والرجعية القوى، المستحكمة بالعالم بخيراته وثرواته الطبيعية والبشرية وفق القسمة العالمية للعمل ما بعد الحرب الكبرى الثانية بين قوى النظام العالمي الرأسمالي المتوحش واتباعه من الانظمة التبعية..

ثم قطب الشعوب والعمال والفلاحين والكادحين والنساء والشباب والعاطلين والفقراء.. والصراع قائم بين القطبين سواء في دول المركز الرأسمالي أو دول المحيط، وهو متمفصل حول الصراع الطبقي على مستوى التناقضات الثانوية والرئيسية والأساسية وطنيا وأمميا..

هناك نضال قوي وطني وأممي في طليعته العمال والفلاحين والنساء والشباب وكل المقهورين، يتجلى ذلك في احتجاجات الحركات العمالية والفلاحين والحركات الطلابية والنسائية وحركات الشعوب في أمريكا اللاتينية وافريقيا وأوروبا والشرق الاوسط على رأسها نضال الشعب الفلسطيني وحركات المدافعين عن حقوق الانسان والبيئة..

في هذه الورقة سنبدي بعض الملاحظات

←

حول النظام الدولي l'ordre mondial امن خلال قراءة بعض أزماته المتفاقمة في:

1- الشرق الاوسط وتطورات القضية الفلسطينية وهي قضية مركزية من قضايا التحرر الوطني ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ..

2- الحرب في قلب أوربا من يوغوسلافيا سابقا الى أوكرانيا اليوم..

3- المشهد الدولي والاستقطابات الحادة في العلاقات الدولية التي يسودها التوحش الرأسمالي غير المسبوق.

1- كيف أن القضية الفلسطينية كقضية مركزية من قضايا التحرر العالمي والوطني ظلت على مر أزيد من قرن تختبر القانون الدولي والمؤسسات الدولية والأنظمة والعلاقات الدولية عموما:

لن نذهب بعيدا في تاريخية اختبار القضية الفلسطينية للأنظمة الدولية المتعاقبة منذ النظام الاستعماري القديم بزعامة فرنسا وبريطانيا الذي وضع معاهدة سايس-بيكو-رومانو السرية سنة 1916 لتقسيم المنطقة العربية والمغاربية، بدأت بوعد بلفور المشؤوم 1917 واعتراف عصبة الأمم بهذا الوعد وحق اليهود في وطن قومي لهم بفلسطين سنة 1922 ، مرورا باعتراف الكونغرس الأمريكي بنفس الوعد في 1944 ، إلى أن أصبح هناك اعتراف للأمم المتحدة بدولة الكيان الصهيوني إسرائيل سنة 1948 ... في هذه الفقرة سنقتصر على المستجدات الأخيرة بعد طوفان الأقصى 7 اكتوبر وكيف اختبرت قضية الشعب الفلسطيني النظام الدولي الذي يقول عن نفسه أنه جديد من خلال الشرعية الدولية والقانون الدولي والمؤسسات الدولية :

● محك الشرعية الدولية: يقصد بالشرعية الدولية مجموع المبادئ والاتفاقات السياسية التي تمخضت عنها مفاوضات واتفاقات الأطراف الدولية، وصدرت عن مجلس الامن كسلطة تقريرية وتنفيذية هذه الشرعية الدولية يمكن جمالها في حل الدولتين وفي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولة على أراضي 1967 والتي تنص أيضا على حق العودة وإقرار السلام.. الكيان الاستعماري الصهيوني لا يعترف بهذه الشرعية والمؤسسات الدولية عاجزة عن فرضها بل متواطئة وفي أغلب الحالات تسكت عن انتهاك شرعيتها، بل تتواطأ القوى الرأسمالية العالمية من خلال مجلس الأمن ليس فقط على انتهاك الشرعية الدولية، بل الدوس عليها بتشجيع الاستيطان على الضفة الغربية وإعادة احتلال غزة والتهجير القسري لسكانها وإبادتهم ومنع الفلسطينيين من حقهم في العودة كما ينص القانون الدولي ..

● محك القانون الدولي: يمعن الكيان الصهيوني في رفض وانتهاك كل القوانين الدولية المؤطرة للشرعية الدولية، ومنها القانون الدولي العرفي المتمثل في القرارات والمواثيق المؤسسة للمنظومة الدولية وللأمم المتحدة والتي تؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وتجرم الاحتلال والعدوان والتدخل في شؤون الدول les ingérences الخ .. كما تضرب دولة الاحتلال الإسرائيلي القانون الدولي لحقوق الانسان وبروتوكولاته وتوصيات وقرارات الأمم المتحدة، خصوصا العهود والإعلانات المشكلة للشرعة الدولية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 ، خصوصا المادة الثانية المشتركة بين العهدين حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي) كما أن دولة الاحتلال لا تتورع عن انتهاك القانون الدولي الإنساني ومعاهدات جنيف الاربعة المكونة له 1949 ، والتي تحمي حقوق الانسان في ظل الحرب وتمنع جرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها. في حرب غزة الكيان الصهيوني ارتكب جميع هذه الجرائم: القتل الجماعي للمدنيين والأطفال والنساء يعني إبادة الجنس البشري ومنع الدواء والماء والغذاء والحصار وقصف سيارات الإسعاف والصحافة. هذه جرائم ضد الانسانية مكتملة فأين هو النظام الدولي وأين هو إعمال القانون الدولي..

محك المؤسسات الدولية :

لحد اليوم يعتبر مجلس الأمن الدولي وهو أقوى مؤسسة أممية، هو من يعطي جميع الوسائل للمنتظم الدولي لفرض احترام القانون الدولي بما فيها استعمال القوة انطلاقا من المادة 7 من الميثاق الأممي. لحد الآن هذه المؤسسة هي من تحمي الكيان الصهيوني وتغطي جرائمه وتشجعه على كل الانتهاكات وتبرر له خصوصا من طرف الدول صاحبة حق الفيتو باستثناء الصين وروسيا..

القضاء الدولي من المؤسسات الدولية المهمة في الحفاظ على النظام العالمي هناك محكمة العدل الدولية بلاهاي، مع الأسف دورها استشاري وغير ملزم للدول الأعضاء، وقد سبق لها ان اعتبرت جدار العزل هو جدار يجعل الكيان يمارس الفصل العنصري بشكل منهجي ... في أحداث غزة الاخيرة تقدمت جنوب افريقيا يوم 29 دجنبر 2023 بدعوى قضائية تتكون من ملف يضم 84 صفحة ضد اسرائيل أمام محكمة العدل الدولية تتهمها فيها بممارسة الإبادة ضد الشعب الفلسطيني بغزة وبأنها تنتهك بشكل منهجي اتفاقية الأمم المتحدة لمنع وزجر جريمة الإبادة لسنة 1948. وقد اصدرت المحكمة قرارا يوم 26 يناير 2024 يطلب من إسرائيل بمنع كل الأفعال المؤدية إلى الإبادة واتخاذ إجراءات فورية لتمكين الفلسطينيين المدنيين من المساعدات الإنسانية ... قرارات محكمة العدل الدولية نافذة وغير قابلة للاستئناف وتحمل الدول مسؤولية إعمالها، في هذا الحكم تقر وتعترف المحكمة أيضا بأن خطر الإبادة وارد بسبب الحرب على غزة، وتطلب من دولة الاحتلال عدم القيام بأعمال تخل بمعاهدة الإبادة، وأن تعاقب الدعوة علنا بارتكاب جريمة الإبادة ،واتخاذ كافة الاجراءات الضرورية والعملية لتسهيل وصول المساعدات للمدنيين في غزة، وتلزمها أيضا بالحفاظ على كل الدلائل المتعلقة باتهامها بارتكاب جريمة الإبادة، وأن تقدم خلال شهر للمحكمة تقريرا يتضمن كافة الإجراءات التي طلبتها المحكمة من الكيان بخصوص اتهامات جنوب افريقيا .. مع الأسف في غياب قرار لمجلس الامن تحت المادة 7 من الميثاق الأممي، فان دولة الاحتلال تبقى في منأى عن أية مساءلة ... المدعي العام للمحكمة الجنائية لروما وخلال شهر نوفمبر 2023 طالب بإجراء تحقيق ما إذا كانت حماس ارتكبت جرائم ضد الانسانية خلال هجومها على المستوطنات يوم 7 اكتوبر 2023 ولم يحرك الساكن أمام أفعال وممارسات الكيان الصهيوني...

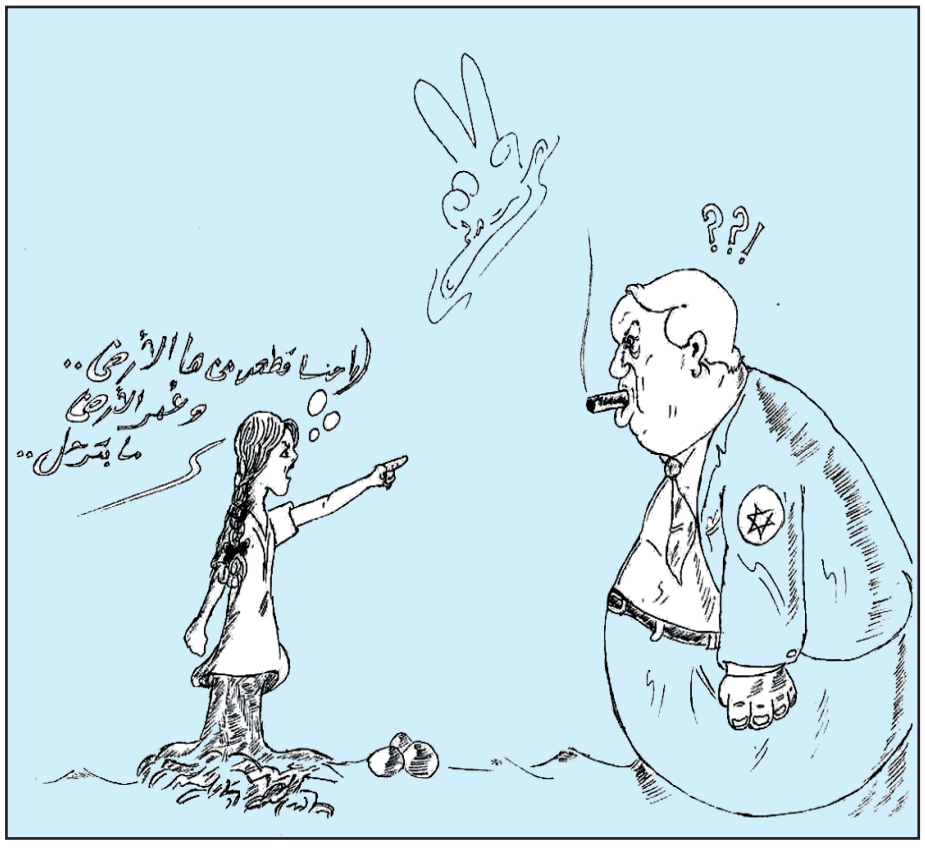

2 - الحرب في قلب أوربا من يوغسلافيا سابقا الى أكرانيا حاليا:

تاريخيا يمتد الهجوم الرأسمالي الغربي على المد الاشتراكي منذ نجاح الثورة البلشفية أولا عبر دعم الثورة المضادة لإحباط الثورة.. ونظرا لاستشعارها الخطر الشيوعي القادم من الاتحاد السوفياتي وبهدف إيقافه حتى لا يجتاح اوروبا كلها، دخلت أمريكا متأخرة للحرب العالمية الأولى 1917 ، فاضطر لينين للخروج من الحرب بتوقيع معاهدة بريستليتوفسك سنة 1918 ... ونظرا لتفاقم أزمات الرأسمالية واحتدام تناقضاتها الثانوية خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى سنة 1929 وصعود الحركات الفاشية بإيطاليا والنازية بألمانيا إلى الحكم وتراجع ما يسمى بالدول الديمقراطية، فقد اشتد القمع على الشيوعيين وأحزابهم، فقد شهدت المانيا اختطاف روزا لوكسمبورغ وصديقها ليبنخت واغتيالهما، وقبلهما تم اختطاف انطونيو غرامشي وسجنه .؟

وكانت الحرب العالمية الثانية مناسبة للإطاحة بالاتحاد السوفيتي؛ هذه الحرب التي انتهت بانقسام أوروبا والعالم إلى قطبين متصارعين المعسكر الشرقي: بزعامة السوفييت وأنشأ حلف وارسو العسكري في مواجهة المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية التي استطاعت بناء قوتها على حساب القوى العظمى آنذاك، أي فرنسا وبريطانيا كما استطاعت بناء الحلف الأطلسي لحماية مصالح الرأسمالية العالمية، وهنا بدأت الحرب الباردة والسباق نحو التسلح في إطار توازن الرعب بين السوفييت والغرب بقيادة الولايات المتحدة..

سينتهي النظام العالمي الذي انبثق عبر نتائج الحرب بسقوط جدار برلين 1989، وبشر فرانسيس فوكوياما بنهاية التاريخ والأيديولوجيا وانتصار النموذج الرأسمالي على الاشتراكي..

أعقب سقوط جدار برلين تفكك الاتحاد السوفياتي والمعسكر الشرقي كله وانتهت الثنائية القطبية ... ومع العولمة الرأسمالية المتوحشة تمكنت الولايات المتحدة من فرض سياسة القطب الواحد، وبسطت نفوذها على أوربا كلها وأعادت صناعة جيواستراتيجية هذه القارة وفق مصالحها في العالم؛ وهكذا دمرت يوغسلافيا عبر تفكيكها إلى دويلات. وإذا كان حلف وارسو قد تم حله، فإن الحلف الأطلسي ظل يتقوى ويتوسع على حساب قوة أوربا ومصالحها. وهكذا تم ادماج كل دول المعسكر الشرقي في حلف الشمال الاطلسي إلى ان فجرت أزمة أوكرانيا الأولى في 2014 انتهت باحتلال روسيا لجزيرة القرم الاستراتيجية، حيث المياه الدافئة على البحر الاسود ثم لتستفز روسيا بمحاولات الولايات المتحدة ضم أوكرانيا إلى الحلف الاطلسي مستهدفة الأمن القومي لروسيا الاتحادية، لأن أكرانيا تاريخيا هي جزء من روسيا القيصرية تم ضمها للاتحاد الأوربي، فاشتعلت الحرب من جديد ولم تؤثر على اكرانيا بل على كل اوروبا والعالم ولازالت تداعياتها السياسية والعسكرية إلى اليوم وستستمر..

إن نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي وتفكك الاتحاد السوفياتي لم يمكن أمريكا من حسم سلطتها وإحكام قبضتها على العالم في إطار القطبية الواحدة، بل أدخلها في سلسلة من الحروب في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن وليبيا والسودان ودول الساحل..

3 - المشهد الدولي والاستقطابات الحادة في العلاقات الدولية التي يسودها التوحش الرأسمالي غير المسبوق

ظلت أزمات الرأسمالية العالمية مستعرة وملازمة لها وتتعمق باستمرار. وإذا كان المعسكر الشرقي قد تفكك وفشلت الاشتراكية المطبقة أو ما سماه الراحل العفيف الاخضر برأسمالية الدولة والبيروقراطية، فإن أمريكا لم تستفد من ذلك، بل بالعكس دخلت في سلسلة طويلة من الحروب لإعادة ترتيب العالم بما يحفظ مصالحها ويوسعها سواء في أوربا أو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ان النزوع الرأسمالي العدواني ساهم في إفلاس الاشتراكية الديمقراطية التي دأبت على تدبير أزمات الرأسمالية مما سمح بعودة التيارات الفاشية والنازية ووصولها إلى الحكم، والتي أمعنت في تقويض أركان الدولة الراعية، مما كان سببا في ظهور انتفاضات وتمردات: في أوربا القمصان الصفر وفي نيويورك هناك من احتل أكبر بورصة في الولايات الأمريكية وول ستريت وغيرها من الحركات ..كل هذه المعطيات المتعلقة بأزمات الرأسمالية جعلت النظام الدولي يتفكك بدوره ويتراجع لفائدة قوى اقتصادية ومسالمة جديدة لا تدخل في الحروب وتكتفي بالحرب الاقتصادية، من هذه الدول الصين الشعبية والدول الصاعدة، مثل جنوب أفريقيا والبرازيل والهند وروسيا والصين. هذه التجمعات وإن كان أنها تبدو كملامح قطب جديد قيد التشكل، فهي مجرد دول تتعاون بينها ولها سياساتها واقتصادها وأموالها مندمجة بهذا القدر أو ذاك بالنظام الرأسمالي والنيوليبرالي لتلطيف العقوبات الاقتصادية عليها.. خلاصة القول أن وعي الشعوب ويقظتها على ما يبدو خصوصا في امريكا اللاتينية وأوربا الغربية وإفريقيا والشرق الاوسط بدأت تواجه هذه السياسات النيوليبرالية المتطرفة التي تهجم على مكتسبات الدولة الراعية وعلى البيئة الطبيعية والبشرية.

حبل يجر حبا

محمد الوهابي

مقتطف آخر، أنشره من باب التحفيز الذاتي لا أكثر، حيث تضعضعني أحيانا معنويات هابطة، وأجد عسرا في مواصلة (الكتابة)...

لازلت أذكر الشعور الذي اجتاحني، أول مرة ألتقيها عن قرب، كأن الأمر حدث البارحة، ولم تمر عليه إلا ساعات، وليس سنين وسنين ! كانت الشمس على شفا الغروب، لحظتها، وكنت عائدا إلى البيت، أجر بقرة ورائي وأسوق أخرى أمامي، معتقدا أن العجل، الذي تركته ورائي، سيلحق بنا، كعادته، مستمتعا بقوائمه التي تستطيع الركض أسرع فأسرع. لكنه تأخر حتى فقد الإتجاه الذي سارت فيه أمه، وتعالى خواره

القلق، وأبصر بقرة أخرى في اتجاه آخر، فتبعها.ولما يئست من إمكانية لحاقه بنا، قفلت راجعا الى حيث تركته، لكن البقرتين رفضتا العودة، مما اضطرني لربطهما حيث هما، بانتظار أن أعود إليهما بالعجل. ولما انعطفت وراء تل صغير يمتد من إحدى جنباته مرج كان مايزل محتفظا باخضراره، وسط لون الصيف الذي صبغت به الحقول الناضجة الأرض، حيث تركته يقضم عشبا طريا يناسب قواطعه التي لم تصلب بعد من نعومة الحليب، إذ كان يتعلم الأبجديات الأولى الرعي. وقبل أن أراه، سمعت خواره، فالتفت جهة مصدر الصوت، ولمحته يتبع بقرة مربوطة الى حمار تركبه امرأة وتتبعها أخرى، فركضت وراءه بأقصى سرعة ممكنة في ساقي، حتى لايتبعد وراءهم اكثر. ولما أدركتهم، إنتبهت أني بلاحبل أجره به ورائي، إذ أنه لن يتبعني، بل ولم يتح لي حتى الإمساك به، بعد عدة محاولات فاشلة ! لكن المرأة الراجلة، وكانت فتاة لم تبلغ العشرين بعد، بينما الراكبة كانت أمها، تقدمت إليه ومدت يدها الى عنقه، دون أن يبدي حراكا، وطلبت مني الحبل، بصوت فيه بحة جميلة، ولما قلت لها، بشيء من الإرتباك، أني نسيته، أفلتته، ووقفت حائرة !

لحظتها نظرت في عينيها اللوزيتين طويلا، الى حد أربكها، وشعرت أني عاجز عن العودة ببصري الى عيني، كمن كان يقف على حافة زلقة لعين صافية، ووقع فيها فجأة !

لكن أمها التي اقترحت، بكرم وطيبة، أن تقتسم

معي الحبل الطويل الذي يشد البقرة الى الحمار، إنتشلتني من عينيها وأعادتني الى العجل، فتقدمت الفتاة الى «الخرْج» على ظهر الحمار، وأخرجت المنجل، إذ كانتا عائدتين الى البيت بعد نهار للحصاد، فقطعت به جزءً، لفته حول عنق العجل، الذي لم يبد حراكا كما في المرة الاولى، وناولتني إياه كي أجره ورائي، فأمسكت بيدها أيضا مع الحبل، فتوردت وجنتاها، وودت أن لاأفلتها الى الأبد، لكن..!

لاأدري كم توقفت، وأنا أجر العجل ورائي، كي ألقي على شبحها المتواري في الغروب وامتداد الطريق، نظرة أخرى ! لاأدري كم مرة حاولت، في طريق العودة إلى البيت، أن أنفض عينيها اللوزيتين الصافتين العميقتين، عن عيني، لكن دون جدوى !

وحتى عندما هممت بالنوم، وأغمضت عيني، لم أستطع، فغصت الى أعماقهما، ونمت كسمكة. ليلتها زارتني أمي في المنام، لأول مرة، بعد أن انتظرتها ليالي طوال، ولم تأت ! تسربت، في البدء، كخيط من شعاع عبر ثقب في نافذة مغلقة، ظل يتدفق كسائل من ضوء، ويتجمع فوق بعضه في شكل دائري، يضيق أكثر كلما ارتفع اكثر، حتى استوى في شكل خيمة صغيرة من ضياء، خرج منها جسد نوراني، برزت منه قدمان اولا، ثم الساق، واستمر صاعدا في انكشافه، حتى بان الوجه، وكان يشبه وجه تلك الفتاة، بعينيها اللوزيتين، لكني ناديت: أمي، وقفزت الى حضنها ! وقبل أن أبلغه، كانت قد عادت خيطا رقيقا من ضوء، وانسلت عبر الثقب نفسه من حيث دخلت، فوقعت على الأرض، واستيقظت من نومي فزعا، ولم أستطع العودة إليه، ليلتها !

اعتذار واستدرا:

نعتذر للكاتب نورالدين بوخصيبي لسقوط اسمه واستبداله باسم آخر في مقاله المنشور في العدد السابق تحت عنوان «معاصي السينما»، كما نعتذر للقراء عن الخطأ

اعلن في الملأ ثأري لجبر خاطري

■ عبداللطيف صردي

ريح تزمجر تغازل بعنف نافذة خان الايجار.
تصفع حبات الغيث الهوجاء اديم الكوة الشفاف العاري.
طوبى لك ايها الحربائي الجشع يامن ينتشي بركوعي وصرعي.
فانا لست عجولا ومستخفا من امري.
حتى اقيم اعواد المشنقة وجنازة لا تليق بالمقام واستبق عمري.
فلن استبخس انهياري.
اعلن جهارا اني احتفظ برابطة عنقي بلونها الاحمر القاني ليوم الميعاد الثوري.
كما يخطب الزعيم المرابي في فاتح ايار وبطنه المتخمة تشاكس مكبر الصوت بشعاره الناري.
ايها الجابي الماكر المتفرس في جزمتي المترهلة تعد عقدها المحكمة باتقان وتفان لقد كنت بحارا حاذقا شجاعا ولي اعتباري.
ارتق الفتق وازيل ما علق بشباكي من شوائب واداري.
لكن عاصفة هوجاء وتسوس خشب قاربي غدر بي ورماني.
وحملت أعضاءه المعطوبة ورممت به كوخي حتى يصير نياشين ازين بها صدري الضامر وتذكاري.
ومن مكرهم ان رموه ببنزين فجرا فخر وهوى من نار.
وورد في التقرير أن ربه بويهمي غفا من فرط نبيذ وشب الحريق من فتيل شمعة او أعقاب سيجار.
انا الغجري سأغنى بنايي واهيم في زهرة البراري.
وقد ادلف البيداء ابيع الحناء ومرايا لشمطاء ولي طلاسيم اتبع العير وحماري.
واسكب كل معتقة حتى تجري جدولا من جرار ي.
وماضرني ان كنت عطارا اقتفي خطى بعيري.
فرغم الرزايا فلن اركع واجانب نهجي ومساري.
ساكترك وصايا المقهورين وعروة بن الورد ولن احيد عن فضح سوءاتكم وسوئكم حتي يجف حبر قواريري.

اصدارات:

صدر للشاعرة مليكة فهيم ديوان جديد تحت عنوان: (شامة في وجه البياض). مليكة فهيم استاذة وعضو نشيطة في صفوف الجامعة الوطنية للتعليم –ت د- fne بالجديدة، بمزيد من الإبداع

حين يفدح الأمر

نورالدين موعابيد

حين يفدح الأمرُ لا يملك الإنسانُ، بما أُوتي من عقل فاعل، ناقد، إلا أن يحشد قـــواه، ويعمّق متاريسه، فإذا هو شامخ، دوحُه سامق، لا تردد يثنيه عن: عزائمه، وهممه حتى لكأنه صدى قول أبي الطيب:

ذو العقل يشقى في النعيم بعقله
وأخوالجهالة في الشقاوة ينعم..

ولا يلبث أحيانا أن يجرّب المبدأ المعروف: «التعلّم عن طريق المحاولة والخطإ»، حسبه أن يعدد قراءاته المقوِّمة (اسم فاعل) نقدا، ونقدا ذاتيا في آن. وهوفي الحالات جميعها منجذب إلى مصادر متضامّة، متسقة، منسجمة لا يعروها أيّ تناقض، من قبيل المنطق (اتفاق الفكر مع نفسه، ومع الواقع)، وتجارب الشعوب التي تؤثث تاريخ الإنسانية، تاريخ مواجهات الاستبـــداد، بالإضافة إلى تعددية اختصاصات العلوم، وتداخلاتها ذات الفتوحات والنتائج (المترتبات) البيّنة. يقول أحد الظرفاء(:on apprend beaucoup dans les moments les plus difficiles) لأن العلاقة بين الإشكالات والإرادة ، علاقة طردية.. فكلما توأترت العوائق والعراقيل، تعاظم سلطان «الإرادة الحبلى بالآفاق»، بدل الأنفاق. يدعونا ، صاحبنا، إلى أن نقتدي بالطائر، الواقف على غصن، الذي هولا يثق في ذلك الغصن، وإنما يثق في جناحيه ، اللذين يمكّنانه من الطيران.

هكذا يحوّل الإنسانُ الألم إلى أمل، والشؤم إلى فأل، ومن ثمة يرافق المطرقة والمنجل، بلا أدنى وجل. ويجد القارئ الكريم بعض أطياف هذا الذي أقوله في قصيدة أبدعها الشاعر اليمنيّ الكفيف،عبد الله البردونيّ سنة 1973، عنوانها: «أحزان وإصرار» ..فماذا يضيرنا إن نحن اخترنا منها هذه المفاصل ذات اللام الساكنة ؟! :

شوظنا فوق احتمال الاحتمال
فوق صبر الصبر..لكن لا انخذلْ
..موت بعض الشعب يحيي كله
إن بعض النقص روح الاكتمال
..ها هنا بعض النجوم انطفأت
كي تزيد الأنجم الأخرى اشتعالْ

أما الشاعر محمود درويش فهومتخم بالرؤيا المتحوّلة، التي تناجي السيرورة والصيرورة مستندة إلى الفعل «أصير(نصير)، المصدر بحرف الاستقبال: السين (سأصير، سنصير) مثمنة الإرادة الفردية بدءا، الجمْعية ختما، تثمينا عالي العيار، عفيف الإزار، ومن ثمة انتصاريتها حتما..يقول محتملا أن يكون ما زال حيا في مكان ما:

سأصير يوما، ما أريد..

وهذا الذي يريده الشاعر ويشتهيه حتى الهيام هوثالوث: (فكرة، طائر، كرمة)، فالفكرة متفردة، لا هي منسوخة، ولا هي ممسوخة؛ إذ الأرض يباب، وبذلك تتعطل جدوى السيف الذي يمكن أن يحملها، ويتهافت الكتاب، بينما الطائر هو، لا جرم، طائر الفينيق المنبعث من رماد احتراقه، ليحوّل عدم الشاعر إلى وجود:

سأصير يوما طائرا، وأسل من عدمي
وجودي، كلما احترق الجناحان
اقتربت من الحقيقة، وانبعثت من
الرماد، أنا حوار الحالمين، عزفت
عن جسدي وعن نفسي لأكمل
رحلتي الأولى إلى المعنى، فأحرقني
وغاب، أنا الغياب، أنا السماوي الطريد

ولأنه الرسول والرسالة، تاق إلى أن يتحول ، أيضا، إلى كرمة حتى يعتصره الصـــيف، فيشرب نبيذه العـابرون.. وبما أن شقائق النعمان هي رمز الشهادة والحب والجمال في مخيال الشعب الفلسطينيّ، فإن الشاعر استحضرها بعنفوان وامتلاء، مكتفيا بها، بل إنه ليتباهى بأن شعبه لا يعرف سواها:

ولم نعرف من الأزهار غير شقائق النعمان..

مارس 2024.

البرروفيسور السوماني رؤوف في حوار مع الجريدة

لازال المغرب يفتقد لرؤية استراتيجية واضحة للحماية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والصحي

تقديم

ضيف هذا العدد هو البروفسور السوماني رؤوف، أخصائي جراحة في أمراض النساء والتوليد ، وأستاذ بكلية الطب بمراكش. ومناسبة استضافته تناول الجريدة في ملف هذا العدد لموضوع التغطية الصحية في في قانون الحماية الاجتماعية وفي ظل واقع الصحة العمومية الوطنية . نشكر البروفيسور السوماني على قبول الاستضافة

■ تعتبر التغطية الصحية أحد العناصر الأساس في الحماية الاجتماعية، ما تصوركم لمفهوم التغطية الصحية في قانون الحماية الاجتماعية 21/09؟

● **يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية للإنسان معترف به دوليا كما ينص على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 25، ولقد اصبح الاعتناء بالصحة من ضروريات المجتمع للنهوض به، واصبح عنصرا ضروريا للتنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع. كما لا يمكننا التحدث عن عدالة اجتماعية بدون استفادة كل المواطنين من خدمات طبية ضرورية وعادلة. ولابد ان تكون صحة المواطن من اللبنات الأساسية لاي تدبير او اجراء سياسي او اقتصادي. في سنة 2012 ايدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يحث الدول الاعضاء على تسريع وتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويراد بمصطلح «التغطية الصحية الشاملة» حسب نفس الجمعية ضرورة الجميع في اي مكان كانوا فيه الحصول على الخدمات الصحية التي يحتاجون اليها دون ان تكون الضائقة المالية عائقا.**

في المغرب، كرس الدستور الممنوح سنة 2011 الحق في الصحة، لكن رغم تضمنه لهذا الحق اشار في فصله 31 على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ملزمة بتعبئة الوسائل المتاحة من اجل تيسير اسباب استفادة المواطنات والمواطنين على قدم المساواة من الحق في العلاج والعناية الصحية والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية. وتجعل جملة «تعبئة الوسائل المتاحة» الدولة غير ملزمة بالعلاج والعناية الكاملة باعتبارها نحمل في مضمونها الضائقة المالية.

في الميدان الصحي حسب تقرير منظمة الصحة العالمية، لم تبلغ نسبة السكان المغاربة المستفيدين من التغطية الصحية الا 54،6% سنة 2016 مما يعني ان نصف سكان المغرب غير معنيين بالتغطية. كما ان التغطية القانونية لحوادث الشغل لا تشمل الا 39% حسب نفس التقرير مما يعني ان جزءا كبيرا من الاشخاص المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يستفيدون من التغطية عن حوادث الشغل او الأمراض المهنية.

فنظام التامين الاجباري الأساسي في المغرب لا يغطي سوى 40% من المغاربة، ناهيك عن المخاطر الغير مشمولة بالضمان الاجتماعي كالعاهات والامراض الناتجة عن العمل. مثال على ذلك، في سنة 2016 تمكنت الانظمة الاجبارية للتقاعد والتأمين عن المرض من تحصيل مبلغا قدره 60 مليار درهم ما يمثل اقل من 5% من الناتج الداخلي الخام، في حين شكلت هذه الحصة ما يناهز 20% من الناتج الداخلي الخام في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).

■ يظل 40 في المائة من المغاربة دون تغطية صحية رغم التوسيع الذي تم بتحويل المستفيدين من الراميد إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ووجد تعميم التغطية على المهنيين غير الأجراء تعثرات بسبب العسر الذي عانت منه هذه الفئة في الالتزام بمساهمتها المالية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،كيف تفسرون هذه النقائص و الاختلالات؟

● **رغم ما يروجه الاعلام الرسمي، لازال المغرب يفتقد لرؤية استراتيجية واضحة للحماية الاجتماعية بشقيها الاجتماعي والصحي.فلا زالت المنظومة الصحية في المغرب تعاني من عدة مشاكل تؤثر سلبا على صحة المواطن المغربي سواء كان مؤمنا ام لم يكن، وذلك لغياب منظومة صحية متكاملة وغياب خريطة صحية، ونظرا لوجود تفاوتات حسب المناطق المغربية وضعف الموارد المالية والبشرية (0،6 طبيب و 0،9ممرض لكل 1000 شخص)، وعدم توفر 40%من المواطنين على تغطية صحية بما ان ميزانية المنظومة الصحية لا تتعدى 5،8%من الناتج الداخلي الخام. وفي هذا الصدد، اقر المجلس الأعلى للحسابات ان نظام التغطية الصحية لازال رهينة المستشفى العمومي، هذا الاخير يعاني نقصا مهولا في الموارد البشرية والمالية وذلك لأن الحكومات المتتالية لم تر في المستشفى العمومي الا عبئا على ميزانية الدولة باعتباره قطاع الصحة قطاعا غير منتج.**

في هذا الصدد عملت الحكومة الحالية على انزال ما سمي ب»المجموعات الصحية الترابية» groupements sanitaires territoriaux، برسم مقتضيات القانون 08.22 لتتخلص بذلك وزارة الصحة من المديريات الجهوية للصحة وتحل محلها المجموعات الصحية الترابية وهي مؤسسات عمومية مستقلة تتكلف بالعلاقات الاستشفائية والتكوين والبحث على المستوى الجهوي، وتتمتع باستقلال مالي. وبالتالي ستحل هذه المجموعات بموجب هذا القانون محل الدولة والمراكز الاستشفائية الجامعية في جميع حقوقها والالتزامات المتعلقة بجميع صفقات الدراسات والأشغال والخدمات. وفي خطوة غير مسبوقة، شرعت وزارة المالية في تفويت عددا من العقارات الاستشفائية والادارية التابعة لوزارة الصحة لشركتين خاصتين في عدد من المدن في اطار ما وصفته الوزارة ب»التمويلات المبتكرة» لدعم البعد الاستثماري: الدار البيضاء، مستشفى مولاي يوسف (الصوفي)، مستشفى بوافي، مقر مندوبية انفا، مركز صحي بسيدي مؤمن، وآخر بولاد الطالب. مكناس: مستشفى الامومة»بانيو»والمركز الصحي توتال، ولازالت مدنا اخرى كطنجة، مراكش،تطوان والعرائش تنتظر نفس المآل.

في موضوع الاشخاص المحرومين من التغطية الصحية بعد الانتقال من نظام راميد الى نظام» امو تضامن»، افادت وزارة الصحة بأن عدد المسجلين اليوم، حسب بيانات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي بلغ 3،7ملايين من العمال الغير الاجراء TNS مقابل 8،5ملايين من الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك، مع العلم ان 27% فقط لازالوا يدفعون واجبات التغطية الصحية، لذا دخل حيز التنفيذ المرسوم الذي بموجبه تحدد مبلغ الاشتراك برسم نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئة الاشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك سواء كانوا يزاولون نشاطا ماجور او غير ماجور حسب مستويات التنقيط المحصل عليه استنادا الى منظومة استهداف المستفيدين من برنامج الدعم الاجتماعي الذي بنفسه يعاني من عدة مشاكل ونواقص.

من هنا وجب التركيز على غياب الدولة فيما يخص تمويل صناديق التأمين الإجباري عن المرض وربط التمويل باشتراكات الأشخاص المؤمنين «النظرية البسماركية المانيا 1883» عوض تدخل الدولة بواسطة المداخيل الضريبية «بيفيريدج» بريطانيا 1941

■ تقتضي الحماية الاجتماعية تعميما للتغطية الاجتماعية، لكن هل يقتصر التعميم على الوصول إلى مؤشر 100%من المشمولين بالتغطية الصحية ؟

● **لازالت الحكومات المغربية تعتقد ان قطاع الصحة قطاعا غير منتج لذا وجب على الحكومات بدفع هذ القطاع الى الخوصصة، وهذا ما نراه خصوصا في السنوات الاخيرة. الا انه ورغم تناثر المصحات الخاصة في الكثير من المدن وتهافتها على الربح السريع بواسطة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لم تستطع هاته المصحات ان تحل بدل المستشفى العمومي الا فيما يخص المواعيد. ولا زالت هاته المصحات تعرف ايضا العديد من المشاكل منها على الخصوص التعريفة الاستشفائية التي تطبقها انظمة التأمين والتي تراها المصحات هزيلة، لذا تفرض على المريض مبلغ تكميلي لهذه التعريفة، كمثال على ذلك، تعريفة العملية القيصرية هي 8000درهم، والكل منا يعرف ان المواطن يؤدي ازيد من 10000 الى 12000درهم للعملية اي بزيادة 2000 الى 4000درهم في احسن الأحوال هذه الزيادة يؤديها المواطن من جيبه، والأمثلة في هذا الصدد كثيرة. وحتى لو تمكننا من بلوغ تعميم التأمين الصحي بنسبة 100%فإن ذلك ليس كافيا وإنما هناك العديد من المؤشرات التي يجب الأخذ بها لتقييم التغطية الصحية، اذ جاء في تقرير منتدى التغطية الشاملة التابع لمؤتمر «ويش» 2015ما يلي: ينبغي عند تعميم التغطية الصحية الأخذ بعين الاعتبار ثلاثة مبادئ اساسية هي الإنصاف والمرونة والاستدامة:**

– الانصاف: توخي العدل والإنصاف في حصول المواطنين على تغطية شاملة، وهذا هو احد الأهداف الجوهرية لإصلاحات التغطية الصحية الشاملة الذي تدعمه منظمة الصحة العالمية.

– المرونة: التأكد من قدرة النظام الصحي على الصمود في وجه حالات الطوارئ او الازمات الكارثية المحتملة. ويمكن للقرارات بشأن نسب التغطية الصحية وحزم الخدمات ان تعزز او تقوض ذل

• الاستدامة: تصميم النظام بحيث يكون مستداما على المدى الطويل، اذ تعاني حاليا عدة بلدان متوسطة ومرتفعة الدخل الامرين في مواجهة تكاليف الرعاية الصحية المتزايدة باطراد مع ضعف او تراجع النمو الاقتصادي. واي نظام صحي يفتقر الى وجود رؤية مستقبلية لإدارة التكاليف سيصل مرحلة الانهيار لامحالة. والنتيجة، كما اظهرت حالات كثيرة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرا، قد تتمثل بتخفيض حاد في موازنة الرعاية الصحية (www.wish.org.qa.

لا يمكننا التكلم على التغطية الصحية واختلالاتها دون التطرق الى قطاع الأدوية بالمغرب الذي يعرف بدوره الكثير من المشاكل تؤثر سلبا على صحة المواطنين وعلى ولوجهم للعلاج بشكل عادل.

اذ تعاني سوق الادوية بالمغرب من ضيق حسب ما جاء في تقرير مجلس المنافسة بمعدل استهلاك ضعيف للأدوية لا يتجاوز 450درهم لكل شخص سنويا ما يناهز $50 في حين ان هذا المعدل يبلغ $300في أوربا. ورغم ضعف استهلاك المغربي للأدوية، فإن مساهمة الاسر المغربية في نفقات الصحة تناهز 48%مقارنة مع المتوسط العالمي 25%.ولازالت 70%من سوق الأدوية محتكرا من طرف 15مختبرا. ورغم القدرة الشرائية المنخفضة مقارنة مع الدول الاوروبية وكذا الدول المجاورة، الا ان سعر الادوية في المغرب يعرف ارتفاعا مهولا مقارنة مع مثيلاتها في دول اخرى.سأكتفي بثلاث نماذج من اثمنة الأدوية بين المغرب وفرنسا:

• Iberstartan/hydrochlorthiazide: 90 comprimés à 13,29 euro, au Maroc 28 comprimés 153,60dh

• Insuline Asparte: 5 stylos à 24,52 euro, au Maroc les 5 stylos à 744,00 de

• Xeloda 500: 120 comprimés à 145,37euro, au Maroc 1983,00 dh

في ندوة فرع النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء

الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ودور الطبقة العاملة في التغيير

محمد شاعر

نظم فرع النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء، في إطار الندوات التي نظمها خلال شهري مارس وأبريل، ندوة يوم السبت سادس أبريل ندوة حول موضوعين، الأول هو موضوع الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الأسباب والتطورات والآفاق، أطره الرفيق علي فقير، أما الموضوع الثاني فتناول فيه الرفيق محمد بلعتيق دور الطبقة العاملة في التغيير.

وفي عرضه الخاص بالحركات الاحتجاجية والاجتماعية، انطلق الرفيق علي فقير من متابعة لتطور المصطلحات، حيث أشار إلى أن المصطلحات التي سادت إلى حدود الستينيات هي مصطلحات الحركة السياسية والنقابية. ومنذ الستينيات ظهرت مصطلحات جديدة، من قبيل الحركات الاجتماعية، وذلك في المنتدى الاجتماعي العالمي سنة 1970ثم ترسخت في المنتدى الاجتماعي لسنة 2001. وشكلت الحركات النسائية والثقافية إحدى أول نماذجها. واعتبر الرفيق أن من أسباب ظهور هذه الحركات، على المستوى الدولي أزمة الرأسمالية التي خلفت العديد من الفئات المتضررة، وتراجع الحركة السياسية الثورية والنقابية، أما على المستوى الوطني فتعود إلى انعكاسات الاقتصاد التبعي ونتائج الاقتراض من المؤسسات المالية الامبريالية، والتي زادت من تأزيم أوضاع العديد من الفئات الاجتماعية. وبعد ذلك استفاض الرفيق علي في نماذج من الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي عرفها ويعرفها المغرب مثل حراك الريف وإفني وجرادة وفكيك وأشار إلى من بعض مميزات هذه الحركات الطابع الفجائي الي قد يفسر غياب الحركات التقدمية مثلما حصل في حراك الريف. كما أرجع هذا الغياب إلى ضعف إمكانيات هذه القوى كما يحدث حاليا في فكيك. أما أبرز ما تفتقده هذه الحركات فهو غياب برامج بعيدة المدى. إن تقوية هذه الحركات وتجاوز معيقاتها يفرض على المناضلين معرفة الواقع وتقوية أشكال الدفاع الذاتي وتدعيم الإعلام الشعبي، وضرورة بناء أدوات التغيير وليس أدوات الترقيع ومنها حزب الطبقة العاملة.

وفي تناوله لموضوع دور الطبقة العاملة في التغيير انطلق الرفيق محمد بلعتيق من طرح أهمية الموضوع لأنه يهم مستقبل البشرية ونظرا للتضليل المحيط به. وألح خلال مختلف محاور عرضه على المهمة التاريخية للطبقة العاملة وهي تجاوز البشرية للمجتمع الطبقي وبناء المجتمع الاشتراكي. وحول الطبقة العاملة في المغرب عرض لمحة تاريخية أشار في بدايتها إلى عرقلة التدخل الاستعماري للتطور الطبيعي للتشكيلة الاجتماعية المغربية، وبروز الطبقة العاملة المغربية كنتيجة للاستغلال الاستعماري في الصناعة. وفي محور ثالث عرض الرفيق بلعتيق دروس السيرورات الثورية في العالم العربي وشمال إفريقيا ن، ومنها ضعف حضور الطبقة العاملة، وغياب جبهة الطبقات الشعبية. وخلص الرفيق إلى تحديد الأدوات اللازمة للطبقة العاملة للقيام بدورها في التغيير الديمقراطي الشعبي، ومنها النقابة والمجالس العمالية والحزب المستقل للطبقة العاملة الذي يعتبر تأسيسه أول السيرورات الأربع التي يندرج في إطارها نضال النهج الديمقراطي، وتليه السيرورات الثلاث وهي سيرورة تطوير وتوسيع الحركة النضالية عبر بناء وتطوير وتنويع وتوحيد تنظيماتها الذاتية المستقلة ثم سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية عبر المساهمة في بلورة برنامج يركز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي على طريق الاشتراكية وتلتف حوله أكبر قوة سياسية واجتماعية ممكنة، وأخيرا سيرورة بناء أممية ماركسية من أجل تجاوز الرأسمالية وبناء الاشتراكية .

> على المستوى الدولي أزمة الرأسمالية التي خلفت العديد من الفئات المتضررة، وتراجع الحركة السياسية الثورية والنقابية، أما على المستوى الوطني فتعود إلى انعكاسات الاقتصاد التبعي ونتائج الاقتراض من المؤسسات المالية الامبريالية،

من وحي الاحداث

الحوار الاجتماعي في ظل التشتت النقابي

التيتي **الحبيب**

يقال أنه حوار اجتماعي ثلاثي الأطراف. وهذه الأطراف هي الحكومة والبا طرونا والنقابات الأكثر تمثيلية. فالحكومة هي مكونة من أحزاب الأغلبية التي تمثل سياسيا البرجوازية الاحتكارية ومالكة الشركات الصناعية والتجارية والابناك وملاك الأراضي الكبار هذه الطبقات الممثلة نقابيا بنقابة وحيدة « الكونفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب» إذا هذين الطرفين ليسا في الحقيقة إلا طرف واحد أو هي عملة واحدة لها وجهان: الأول، حكومة تسيير شؤون الباطرونا، والوجه الآخر نقابة تعبر عن مصالح الباطرونا تخدم الباطرونا ولا تستخدمها. في المقابل نجد ثلاثة مركزيات نقابية إحداها، مركزية نقابية تابعة لحزب سياسي ينتمي للأغلبية الحكومية – حزب الاستقلال- وبذلك تكون هذه المركزية محسوبة على الطرف الأول لكنها تستخدم الطبقة العاملة ولا تخدمها. أما البقية فهي مركزيات تمثل قواعد من المنخرطين لا تأثير لها في صناعة القرار داخل هذه المركزيات.

يتضح إذا إن الطبقة العاملة وبقية الشغيلة ممثلة عبر 3 مركزيات تنخرها تناقضات تصل حد العداوة بين قياداتها، ناهيك عن كون هذه القيادات تقع تحت رحمة وهيمنة كمشة من البيروقراطيين متسلطين على مقدرات هذه المركزية، لهم مصالح متناقضة مع مصالح قواعدهم من المنخرطين، ينمونها ويطورونها بارتباطات علنية وسرية مع الدولة الكمبرادورية واجهزتها.

هذه هي الأطراف التي تشارك في مسرحية الحوار الاجتماعي كل طرف فيه يلعب الدور الموكول له: الحكومة كطرف محايد يقف على نفس المسافة من الطرفين الاثنين ونقابة الباطرونا تلعب دور حماية الاستثمار وخدمة استقرار البلاد وخلق فرص الشغل والنقابات تدافع على حقوق الشغيلة وحماية القدرة الشرائية وتحقيق الدولة الاجتماعية. كل جولة من جولات الحوار الاجتماعي تنتهي بالتصريحات الايجابية وبالإشادة بالنتائج المحققة وتوقع المحاضر ويذهب كل طرف لحال سبيله وقد ساهم في خلق الانتظارات وتم توزيع الوعود والاوهام.

يسدل الستار لى الحوار الاجتماعي للسنة الجارية لينتظر الجميع فتح مارطون حوار جديد في السنة الموالية ويعاد طرح نفس المطالب وتوقع نفس المحاضر وهكذا دواليك تتساقط حبات سبحة حوار اجتماعي مغشوش وتتوالى حلقات مسلسل تمثيلي بائخ يستبلد الجمهور ويعمق مأساة الطبقة العاملة ويسلخ جلدها لتنمية مصالح الرأسمال الاحتكاري الممثل بحكومته ونقابته الوحيدة وقدرته على تشتيت صفوف الشغيلة وإضعافها إلى حد الركوع أمام املاءاته.

لا حوار جدي تكون هذه أطرافه. ليس أمام الطبقة العاملة من سبيل إلا استعادة أداتها النقابية وإعادة بناءها على أسس جديدة تمكنها من السيطرة على القيادة واعادة تنظيم الصفوف وتوسيعها ليصل التنظيم النقابي إلى نسبة عالية جدا وليس البقاء في هذه الهامشية والمسخ الذي يعني تهميش إرادة الطبقة العاملة وسلبها كل حقوقها وتعريتها من جميع مكتسباتها وهذا احد أهداف الحوار الجاري بضرب الحق في الإضراب وفرض مدونة شغل أكثر رجعية وتسلط.